المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/414

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 01 كانون الثاني، 01 January 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 414

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 414/ 2022 التخصصي
حصاد الاقتصادات العالمية عام 2022
الأحد 01 كانون الثاني، 01 January 2023
إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 414
الأحد 01 كانون الثاني، 2023
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 414
Sunday 01 January 2023
full report، click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

MEAK Weekly Specialized Economic Report No. 414
الأحد 01 كانون الثاني، 01 January 2023
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 - وقفات مع الحصاد الاقتصادي لعام 2022..... 4
2 - حصاد 2022 الاقتصادي: أبرز الوقائع التي حدثت خلال العام. 6
3 - التصدي لأزمة تكلفة المعيشة..... 9
4 - حصاد 2022 الاقتصادي..... 14
5 - 10 مخاطر تهدد الاقتصاد العالمي سنة 2022..... 17
6 - حصاد 2022 |كيف أثرت أسعار النفط على الاقتصاد العالمي خلال عام؟..... 30
7 - حصاد 2022| ثاني أكبر اقتصاد بالعالم يكافح للتعافي 2023. 39
8 - حصاد العام.. ما حدث وما لم يحدث في 2022..... 43
9 - حصاد 2022: ثلاثة تحديات رئيسية تعترض مسار الاقتصاد العالمي..... 46
10 - 2023 يرث 2022... العالم يتجه إلى اقتصاد الأزمات 52
11 - وسط مخاطر جمّة.. توقعات الاقتصاد العالمي في 2023؟.. 59
12 - حصاد 2022.. صفحات مؤلمة تطوى بعد أيام أبرزها 1.9 تريليون دولار خسائر ملياردیرات العالم..... 63
13 - حصاد 2022| المضاربات تتحكم فى مصير سوق الذهب... 69
14 - حصاد 2020: "كورونا" تلحق أضرارا فادحة بالفئات الأكثر احتياجا..... 71

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 414/ 2022 التخصصي
حصاد الاقتصادات العالمية عام 2022
إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
MEAK Weekly Specialized Economic Report No.414
الأحد 01 كانون الثاني، 01 January 2023
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أبرز الأحداث الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2022

1 - وقفات مع الحصاد الاقتصادي لعام 2022

17ديسمبر 2022 23:15

خلال العام 2022، واجهت دول العالم أحداثًا متزامنة ومتشابكة كان لها عظيم الأثر فيما آلت إليه أمور الاقتصاد العالمي بصورتها الراهنة. ولا ريب أن الحرب الروسية- الأوكرانية، بما مارسته من تأثيرات وما خلفته وراءها من تداعيات اقتصادية، كانت على رأس هذه الأحداث. فموجات التضخم غير المسبوقة، وسلاسل الإمداد العالمية المتأزمة، واحتدام التنافس في سوق الطاقة، وتفاقم أزمة المديونية الدولية، وتقلبات التجارة والاستثمار، وتباطؤ الإنتاج والنمو- هي التجليات الأكثر وضوحًا لهذه الأحداث العالمية المتشابكة.

وكعادته المنتظمة، حاول الإصدار الجديد للتقرير السنوي لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» أن يقدم قراءة عميقة وشاملة ومنضبطة لحصاد الاقتصاد العالمي في عام أزمته 2022.

ولطبيعة ما انطوى عليه هذا التقرير من نتائج وتقديرات، فيمكن الوقوف على ثلاث ملاحظات ذات فوائد استشرافية بالغة الأهمية. أول هذه الملاحظات أن النمو السنوي الذي تحقق في أنشطة التجارة السلعية للعام 2022 كان بنحو 13.8%، وهو يقل كثيرًا بالمقارنة مع معدل ناهز 26.5% في العام 2021.

كما أنه رغم وصول معدل نمو تجارة الخدمات إلى نحو 14.6%، فلم تتمكن بعد من الوصول إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

ولتفسير ذلك، يمكن الإشارة هنا إلى تباطؤ محفزات التعافي من الجائحة، كنتيجة مباشرة لتباطؤ الطلب العالمي بفعل تزايد الضغوط التضخمية في الأسواق، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وكانت الملاحظة الثانية أنه رغم زيادة الفائض التجاري للاقتصادات النامية، ولاسيما اقتصادات القارة الأفريقية، فلايزال تنويع الصادرات يمثل التحدي الرئيسي والعقبة الكؤود أمام هذه الاقتصادات، مع تركز هذه المشكلة التنموية في المنطقة الجغرافية لغرب آسيا وشمال أفريقيا.

ومعلوم جيدًا أن غياب التنوع في هيكل الصادرات، ما هو إلا انعكاس شديد الوضوح لغياب التنوع عن الهياكل الإنتاجية المحلية، مع ضعف النفاذ للتكنولوجيا المتقدمة التي تعوزها الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

أما الملاحظة الثالثة حول تقرير منظمة «أونكتاد»، وكمحصلة منطقية لمضمون الملاحظتين السابقتين، فهي أن الفجوة قد زادت اتساعًا بين النمو المحقق فعلًا في الاقتصاد العالمي خلال العام 2022، وبين النمو المستهدف في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وبينما وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى نحو 5.7% في العام 2021، مدفوعًا ببرامج التعافي الاقتصادي من الجائحة، فإن جل ما أمكن للاقتصاد العالمي تحقيقه من نمو في ختام العام الحالي 2022 لم يتجاوز معدل 3.3%.

وعمومًا، وما دامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول العالم وأقاليمه تفيد بطريقة مباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي العالمي، وفي حال تدفقت هذه الاستثمارات للقطاعات عالية الإنتاجية، وإذا أتت محملة

بالتكنولوجيا التي تحتاج إليها الأنشطة الاقتصادية التنموية، فستظل الآمال معقودة على نمو هذه التدفقات خلال العام القادم 2023، لكي يعود الزخم المفقود إلى قوى الإنتاج والتصدير والنمو عبر العالم.

مركز تريندز للبحوث والاستشارات

https://www.alittihad.ae/opinion/4338730/%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022

2 - حصاد 2022 الاقتصادي: أبرز الوقائع التي حدثت خلال العام

مهند أدهم، الاثنين 26 ديسمبر 2022

حصاد 2022 الاقتصادي

عام 2022م كان مليء بالكثير من الأحداث الاقتصادية الهامة، قلبت موازين العالم اجمع، ففي هذا العام حدث الكثير والكثير من الامور التي قلبت دروس الاقتصاد وغيرت العديد من المفاهيم في عالم المال، إليكم ابرز ما حدث خلال عام 2022 في اقتصاديات العالم.

حصاد عام 2022 الاقتصادي

- صندوق النقد الدولي يطالب الحكومة التونسية بإجراء إصلاحات عميقة تشمل القطاع العام

- صندوق النقد الدولي يدعو السلفادور إلى التراجع عن اعتماد البيتكوين عملة دفع رسمية بجانب الدولار

- بطولة كأس الأمم الأفريقية 2022 شكلت فرصة اقتصادية للكاميرون

- الخطوط الجوية الكويتية توقع عقدًا ضخمًا بقيمة 6 مليارات دولار لشراء 31 طائرة من شركة إيرباص
- اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثر الاقتصاد العالمي.
- ارتفاع سعر النفط عالميًا بعد تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.
- صندوق النقد الدولي يحذر من تعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر جراء الأزمة الأوكرانية الروسية
- الطاقة الدولية تدعو أوبك بلاس لزيادة إنتاج النفط وتحث الحكومات على خفض الاستهلاك
- سوناطراك الجزائرية تعلن عن اكتشاف نفطي يقدر بنحو 140 مليون برميل من الخام
- شركة تيسلا الأمريكية تدشن مصنعًا ضخمًا للسيارات الكهربائية في ألمانيا
- بوتين يمهل الدول غير الصديقة حتي شهر أبريل لإنشاء حسابات بالروبل لشراء الغاز الروسي
- ايلون ماسك ينوي شراء موقع التواصل الإجتماعي تويتر
- إيلون ماسك يتهم إدارة تويتر بمقاومة طلبه بشأن الحسابات المزيفة ويهددهم بإلغاء الاستحواذ على المنصة
- اختيار شركة توتال إنرجي الفرنسية كأول شريك أجنبي لقطر لتطوير أكبر حقل غاز في العالم
- فرنسا تبحث عن بدائل للغاز الروسي إثر قطع موسكو تدفقه عبر خط الأنابيب نورد ستريم
- فرنسا تدعو الدول المصدرة للنفط لزيادة إنتاجها استثنائيا

- الدولار يهيمن على العملات العالمية
- اليورو ينخفض إلي ادني مستوي منذ اعوام
- الاتحاد الأوروبي يوافق على اعتماد كرواتيا لليورو في 2023
- ايلون ماسك يحاول التهرب من شراء تويتر وقضايا من الشركة عليه
- قمة تيكاد في تونس: تعهد ياباني باستثمار 30 مليار دولار للتنمية في أفريقيا
- مجموعة السبع تقرر تحديد سقف لأسعار النفط الروسي
- قمة المناخ علي الأراضي المصرية
- ازمة الغذاء تهدد الكثير من الدول
- ايلون ماسك يشتري تويتر رسميًا
- تحذير أوروبي من شهور صعبة وركود اقتصادي سيضرب دول الاتحاد
- صندوق النقد الدولي: الاقتصاد العالمي سيعرف كآبة أكبر من المتوقع وأوروبا الأكثر ضررًا
- تسريح موظفين في كل من تويتر وميتا
- قطر توقع عقدا طويل الأمد مع بكين لتزويدها بالغاز لمدة 27 عامًا
- الأزمة الإقتصادية تلقي بظلالها علي الجمعة البيضاء

تستطيع متابعة كل جديد حول حصاد 2022 وكل جديد حول الاحداث الاقتصادية عن طريق موقعنا الجريدة العقارية حيث الاقتصاد والعقارات من قلب الحدث.

https://aleqaria.com.eg/post/details/114456/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2022-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

3 - التصدي لأزمة تكلفة المعيشة

ملخص الفصول التحليلية، التضخم وعدم اليقين

أكتوبر 2022

يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا واسعا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتنوء الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6,0% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% في عام 2023، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19.

وحسب التنبؤات، سيرتفع التضخم العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2022 ليتراجع لاحقا إلى 6,5% في 2023 و4,1% في 2024. وعلى السياسة النقدية أن تواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، مع توجيه سياسة المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشددا بدرجة كافية اتساقا مع السياسة النقدية. ويمكن أن يكون للإصلاحات الهيكلية دور إضافي في دعم الكفاح ضد التضخم من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات، بينما يمثل التعاون متعدد

الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة دون التشرذم.

آخر توقعات النمو 2022

أحدث توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي ٪)	٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣
الناتج العالمي	٦,٠	٣,٢	٢,٧
الاقتصادات المتقدمة	٥,٢	٢,٤	١,١
الولايات المتحدة	٥,٧	١,٦	١,٠
منطقة اليورو	٥,٢	٣,١	٠,٥
ألمانيا	٢,٦	١,٥	٠,٣–
فرنسا	٦,٨	٢,٥	٠,٧
إيطاليا	٦,٧	٣,٢	٠,٢–
إسبانيا	٥,١	٤,٣	١,٢
اليابان	١,٧	١,٧	١,٦
المملكة المتحدة	٧,٤	٣,٦	٠,٣
كندا	٤,٥	٣,٣	١,٥
اقتصادات متقدمة أخرى	٥,٣	٢,٨	٢,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٦	٣,٧	٣,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٧,٢	٤,٤	٤,٩
الصين	٨,١	٣,٢	٤,٤
الهند	٨,٧	٦,٨	٦,١
مجموعة آسيان-٥	٣,٤	٥,٣	٤,٩
أوروبا الصاعدة والنامية	٦,٨	٠,٠	٠,٦
روسيا	٤,٧	٣,٤–	٢,٣–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦,٩	٣,٥	١,٧
البرازيل	٤,٦	٢,٨	١,٠
المكسيك	٤,٨	٢,١	١,٢
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤,٥	٥,٠	٣,٦
المملكة العربية السعودية	٣,٢	٧,٦	٣,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٧	٣,٦	٣,٧
نيجيريا	٣,٦	٣,٢	٣,٠
جنوب إفريقيا	٤,٩	٢,١	١,١
للتذكرة			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٦,٨	٣,٦	٣,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤,١	٤,٨	٤,٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٢.

ملحوظة: بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، علماً بأن السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ تبدأ في إبريل ٢٠٢١. وفي عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تبلغ توقعات النمو للهند ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٢ و ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٣ على أساس السنة التقويمية.

مدونات الفصول التحليلية

الفصل الأول: الآفاق والسياسات العالمية

بات تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي واسع النطاق وأكثر حدة مما كان متوقعا، مع ارتفاع التضخم لمستوى أعلى مما شهدناه لعقود. وتتوقف آفاق الاقتصاد على المعايرة الناجحة لكل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، ومسار الحرب في أوكرانيا، وآفاق النمو في الصين. ولا تزال المخاطر كبيرة بدرجة غير معتادة: فمن الممكن أن تخطيء السياسة النقدية في حساب الموقف الصحيح لتخفيض التضخم؛ ومن الممكن أن يؤدي تباعد مسارات السياسات في الاقتصادات الكبرى إلى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي؛ ومن الممكن أن يؤدي تشديد أوضاع التمويل العالمي إلى دخول الأسواق الصاعدة في مرحلة مديونية حرجة؛ ومن الممكن أن يؤدي تفاقم أزمة القطاع العقاري في الصين إلى إضعاف النمو. وينبغي لصناع السياسات التركيز على استعادة استقرار الأسعار والتخفيف من ضغوط تكلفة المعيشة. ولا يزال التعاون متعدد الأطراف ضروريا لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة دون التشرذم.

مدونة بقلم بيير أوليفييه غورينشا

الفصل الثاني: ديناميكية الأجور عقب كوفيد-19 ومخاطر دوامة الأجور والأسعار

بلغ التضخم مستوى لم يشهده منذ أربعين عاما في بعض الاقتصادات. وبالرغم من بقاء نمو الأجور بشكل عام دون مستوى التضخم حتى الآن، فقد حذر بعض المراقبين من إمكانية دخول الأسعار والأجور في عملية دفع متبادل، حيث تتصاعد الأجور وتتضخم الأسعار في دوامة أجور وأسعار مستمرة. ويبحث هذا الفصل ديناميكية الأجور في الماضي وفي الآونة الأخيرة ويلقي الضوء على الآفاق المتوقعة. ويشير الفصل إلى عدم حدوث دوامات أجور وأسعار، في المتوسط، عقب حالات تاريخية مشابهة. ويبرز التحليل أن التوقعات ذات النظرة الخلفية تتطلب تشديدا نقديا أكبر وأكثر تركيزا في البداية للحد من مخاطر انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة. وتبدو مخاطر حدوث دوامة أجور وأسعار مستمرة محدودة، إذ إن صدمات التضخم الأساسي تأتي من خارج سوق العمل والسياسة النقدية ماضية في إجراءات تشديدية حادة.

مدونة الصندوق

الفصل الثالث: التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون

عقود من التأجيل جعلت من التحول الذي كان يمكن أن يكون سلسا نحو مجتمع يعيش في ظل الحياد الكربوني إلى ما يرجح أن يصبح تحولا أشد صعوبة. فبنهاية هذا العقد، ينبغي أن يكون الاقتصاد العالمي قد خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 25% عن مستوى عام 2022 حتى تتاح له فرصة للنضال من أجل الوصول إلى الأهداف التي تحددت في

باريس عام 2015 وتجنب اضطرابات مناخية كارثية. وباستخدام نموذج جديد أنشأه الصندوق) نموذج الاقتصاد الكلي العالمي لتحول نظام الطاقة - GMMET)، يحلل الفصل التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون الممكنة والتحديات المحتملة أمام السياسة النقدية.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022

4 - حصاد 2022 الاقتصادي

جفرا نيوز - كتب - عوني الداوود، الإثنين-2022-12-26

أيام تفصلنا عن نهاية عام أوشك على الانتهاء سريعا كما هو الزمن يأخذ من أعمارنا، ورغم هذا التسارع الا أنه كان مليئا بالاحداث والانجازات المحلية والاقليمية والعالمية، وعلى كافة الصعد.. وسأكتفي هنا بالاشارة الى أبرز الأحداث والانجازات الاقتصادية (المحلية) من وجهة نظري والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

1- على الصعيد المحلي يمكن اعتبار اطلاق «رؤية التحديث الاقتصادي» كأهم حدث محلي، حيث انطلقت ورش العمل الاقتصادية التي نظمها الديوان الملكي العامر وبتوجيهات ملكية، وفق ما أشار اليه جلالة الملك عبد الله الثاني في رسالته بمناسبة عيد ميلاده الستين في 30 كانون الثاني 2022، وقد بدأت ورشة العمل الاقتصادية اعمالها في 26 شباط 2022 وبمشاركة نحو 500 شخصية حكومية وقطاع خاص وأعيان ونواب وأكاديميين ومجتمع محلي واعلاميين وخبراء، حتى تم اطلاق « رؤية التحديث الاقتصادي» بتاريخ 6 حزيران 2022 في البحر الميت بحضور

جلالة الملك وسمو ولي العهد، وتعهدت الحكومة بتنفيذ ما جاء في رؤية التحديث العابرة للحكومات.

2- شهد العام 2022 احراز تقدم في كثير من الأرقام والمؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع السياحي الذي حقق أرقاما من حيث الايرادات وأعداد السياح فاقت المتوقع مقارنة بالعام الماضي 2021 واقترابا من أرقام ومؤشرات العام 2019 - ما قبل جائحة كورونا - وشمل «التعافي السياحي « : زيادة أعداد السياح الى العقبة - والى مدينة البتراء -والى مدينة مأدبا (التي كانت خلال العام 2022 عاصمة السياحة العربية) - كما تحسنت أرقام السياحة العلاجية - وأعداد المشاركين في برنامج « أردنا جنة «.

3- على صعيد المالية العامة تحديدا والاقتصاد الوطني عموما نجح الاردن بالمراجعة الخامسة من قبل صندوق النقد الدولي في ظروف صعبة، وانعكس ذلك ايجابا على تصنيف الأردن من قبل أشهر وكالات التصنيف الائتماني العالمية، مما يعزز الثقة بالاقتصاد الأردني، ويساعد على جذب الاستثمارات.

4- وعلى صعيد السياسة النقدية واصل البنك المركزي سياسته الحصيفة والحكيمة والمحافظة على استقرار الدينار في مواجهة « الدولرة « رغم رفع معدلات الفائدة خلال العام - انسجاما مع رفع الفيدرالي الامريكي لاسعار الفائدة في مواجهة التضخم - وفي المقابل حافظ « المركزي الأردني « على أسعار الفائدة مستقرة للقطاعات الاقتصادية وتحديدا الشركات الصغيرة والمتوسطة.

5- في عام 2022 استمر القطاع المصرفي الاردني بصموده وثباته باستقرار الاقتصاد الوطني، فقد زادت الموجودات، والودائع، والتسهيلات،

عن العام الماضي، كما لعبت البنوك دورا هاما بالتسهيل على المودعين والمتعاملين بتأجيل دفع القروض لأكثر من مرة تسهيلا على المواطنين والمودعين عموما وبتوجيهات من البنك المركزي والتعاون مع جمعية البنوك في الاردن.

6- في عام 2022 تم اقرار مشروع قانون البيئة الاستثمارية بعد نقاشات وحوارات مطولة بين الحكومة ممثلة بالفريق الاقتصادي والقطاع الخاص بكافة مظلاته وقطاعاته، ويعول على هذا القانون بعد التعديلات والحوافز التي ضمها أن يكون له دور في جذب الاستثمارات خلال العام المقبل 2023 موعد البدء بسريان القانون..كما شهد العام 2022 أيضا انشاء وزارة للاستثمار.

7- معظم القطاعات الاقتصادية شهدت تحسنا خلال العام 2022 ومنها قطاع الطاقة حيث طرحت العديد من المشاريع خصوصا المعنية بالتنقيب عن المعادن من نحاس وذهب وغيرهما، اضافة لمشاريع الربط الكهربائي..كما شهد القطاع الزراعي انجازات محلية واقليمية بالتعاون مع دول الجوار «العراق وسوريا ولبنان»، وزادت الصادرات الزراعية خصوصا خلال مونديال كأس العالم الى الشقيقة قطر..وعلى صعيد الاقتصاد الرقمي والريادة شهد العام اتفاقيات مع شركات الاتصالات لاطلاق « الجيل الخامس»..الخ.

8- على صعيد المشاريع الاقليمية فقد قطع الاردن والعراق شوطا كبيرا على الارض في «مشروع المنطقة الاقتصادية «بينهما، اضافة لتوقيع اتفاقية الربط الكهربائي، اضافة لمشاريع « التكامل الصناعي «مع الامارات.. كما نجح الاردن بتجميع نحو (2.2 مليار دولار) حتى الآن لمشروع «الناقل الوطني».

9- تم توقيع مذكرة التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية للسنوات السبع المقبلة (2023-2029) وباجمالي يصل الى (10.2) مليار دولار.

10- شهد العام أيضا انتخابات غرف الصناعة وغرف التجارة وجمعية رجال الأعمال.. وغيرها من القطاعات الاقتصادية..وحققت الصادرات الصناعية أرقاما غير مسبوقة.

* الحديث يطول..والانجازات متعددة..وأرقام 2022 أفضل كثيرا من 2021، لكن طموحنا في 2023 بمواصلة المسيرة وتحقيق الأفضل بإذن الله.

https://jfranews.com.jo/article/393174

5 - 10 مخاطر تهدد الاقتصاد العالمي سنة 2022

كتب بواسطة:توم أورليك

ترجمة وتحرير: نون بوست، نشر بتاريخ 2021/12/27

موقع اختبار لفيروس كوفيد-19 عبر الهاتف الجوال بالقرب من مركز روكفلر في نيويورك

كانت فترة كوفيد-19 زاخرة بالتنبؤات التي لم تكن دقيقة. بالنسبة لأي شخص يتطلع إلى عام 2022، ينبغي أن يكون هذا كافيًا ليدفعه للوقوف والتأمل..

يرى معظم المراقبين، بما في ذلك" بلومبيرغ إيكونوميكس"، أنه سيكون هناك انتعاش اقتصادي مصحوب بانخفاض في الأسعار، مع التخلي عن

الإجراءات المالية الاستثنائية. لكن ما هي المخاطر المتوقعة؟ هناك الكثير منها.

متحوّر أوميكرون، وثبات معدلات التضخم، وإفلاس إيفرغراند الصينية، وأزمة تايوان، والتهافت على الأسواق الناشئة، وتداعيات البريكست، ناهيك عن أزمة اليورو الجديدة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الشرق الأوسط، كل هذه الأمور تعتبر من المؤشرات التي تنبئ بحدوث أزمات اقتصادية.

بالطبع، قد تسير بعض الأشياء بشكل أفضل مما كان متوقعًا. قد تقرر الحكومات الإبقاء على حجم الدعم المالي ذاته. ويمكن أن تحفز الخطة الخمسية الأخيرة للصين على زيادة الاستثمار، وقد تدعم المدخرات الوبائية القدرة على الإنفاق على مستوى العالم.

قامت "بلومبيرغ إيكونوميكس" بإنشاء أداة جديدة لنمذجة المخاطر الاقتصادية العالمية المتوقعة، أُطلق عليها "شوك" (SHOK)، وقد استخدمناها للتنبؤ بأزمات الاقتصاد العالمي في عام 2022.

أوميكرون والمزيد من عمليات الإغلاق

من المبكر إصدار حكم نهائي بشأن متحور أوميكرون. يبدو أنه أكثر عدوى من السلالات السابقة، وقد يكون أقل خطورة. من شأن هذا الأمر أن يساعد العالم على العودة إلى الوضع الطبيعي لما قبل الجائحة، والذي كانت فيه الحكومات تنفق الكثير من الأموال من أجل تعزيز قطاع الخدمات. أدت عمليات الإغلاق وتدابير الوقاية إلى إغلاق الصالات الرياضية والمطاعم على سبيل المثال، وشجع على المزيد من الاستهلاك. قد يؤدي توازن مستوى الإنفاق من جديد إلى تعزيز النمو العالمي إلى 5.1 بالمئة، في حين تبلغ توقعات قاعدة بلومبيرغ إيكونوميكس 4.7 بالمئة.

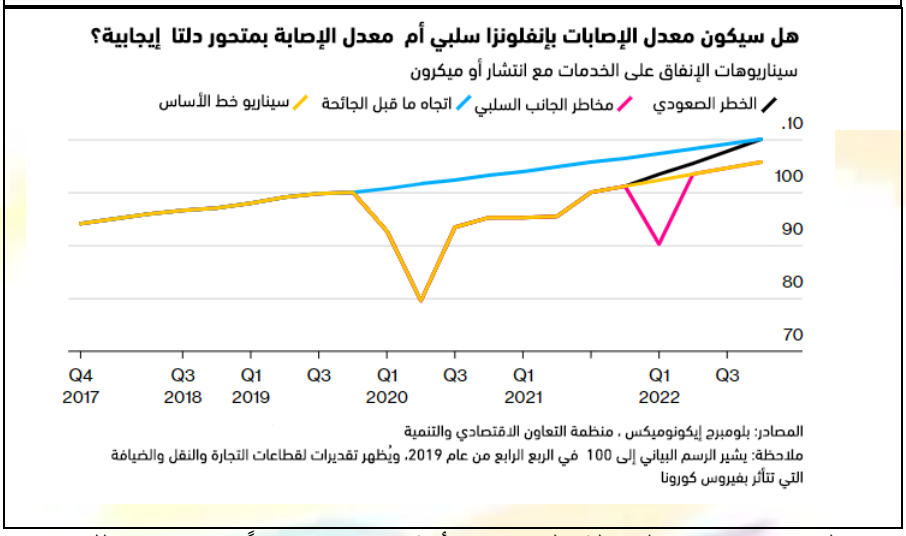

لكن إذا كانت السلالة المتحورة أكثر عدوى وفتكًا، سيعيق ذلك تقدم اقتصادات العالم. إذا عدنا إلى قواعد الإغلاق التي فُرضت لمدة ثلاثة أشهر سنة 2021، يمكن أن تشهد دول مثل المملكة المتحدة تراجعا في النمو سنة 2022 ليبلغ 4.2 بالمئة.

مطار إنتشون الدولي في كوريا الجنوبية

في ذلك السيناريو، سيكون الطلب أضعف، ومن المرجح أن تستمر مشاكل العرض في العالم، مع تواصل تراجع نسبة العمالة في أسواق العمل وحدوث المزيد من الأزمات اللوجستية. هذا الشهر، شهدت مدينة نينغبو الصينية - التي تملك أحد أكثر الموانئ ازدحامًا في العالم - عمليات إغلاق جديدة.

خطر التضخم

في بداية 2021، كان من المتوقع أن تنهي الولايات المتحدة السنة بنسبة تضخم تبلغ 2 بالمئة، لكنه اقترب من 7 بالمئة. في سنة 2022، يجمع الخبراء مجددا على أن نسبة التضخم لهذه السنة ستكون بالقرب من المستويات المستهدفة. لكن من المحتمل أن تكون التوقعات خاطئة أيضا.

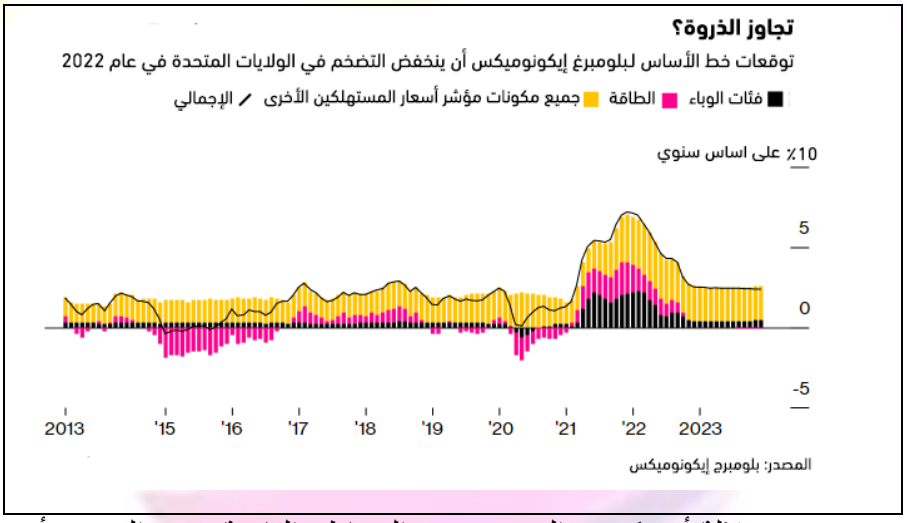

تعتبر سلالة أوميكرون المتحورة من المخاطر القادمة. ومن المرجح أن ارتفاع الأجور سيزداد بوتيرة سريعة في الولايات المتحدة، وقد تؤدي التوترات بين روسيا وأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغاز. مع تغير المناخ الذي سيجلب المزيد من الظواهر الجوية المدمرة، من المحتمل أن تستمر أسعار المواد الغذائية في الارتفاع.

في الواقع، لا تؤثر كل المخاطر على الاقتصاد بنفس المستوى.على سبيل المثال، يمكن لموجة جديدة من الفيروس أن تضرب قطاع السفر، مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط. في المقابل، يمكن أن يظل هذا التأثير بمثابة صدمة تضخمية مصحوبة بركود تضخمي، ويجعل الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى في وضع صعب.

محاولات رفع أسعار الفائدة الفيدرالية

يظهر التاريخ الحديث، من أزمة 2013 إلى عمليات بيع الأسهم في 2018، كيف تتسبب سياسات الاحتياطي الفيدرالي المتشددة في حدوث مشكلات للأسواق.

بالإضافة إلى كل المخاطر السالف ذكرها، بلغت أسعار الأصول مستوى لم يسبق له مثيل مؤخرا. يقترب مؤشر أس وبي 500 من منطقة الفقاعة، وتشير أسعار المساكن الآخذة في الارتفاع بسرعة إلى أن سوق الإسكان يواجه مخاطر أكبر من أي وقت مضى منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2007.

منازل جديدة للبيع في مدينة سمتر بولاية كارولينا الجنوبية في 6 تموز/ يوليو

صاغت "بلومبيرغ إيكونوميكس" نموذجًا لما قد يحدث إذا رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثلاث مرات سنة 2022، ما يعني أنه سيستمر في الصعود حتى يصل إلى 2.5 بالمئة، ويدفع عوائد سندات الخزانة للأعلى. سينجر عن ذلك ركود اقتصادي في بداية سنة 2023.

رفع أسعار الفائدة والأسواق الناشئة

من المرجح أن رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة سيؤدي إلى تراجع نمو الأسواق الناشئة بشكل حاد. عادةً ما تعزز أسعار الفائدة الأمريكية

المرتفعة قيمة الدولار وتؤدي إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج، وأحيانًا قد ينتج عنها حدوث أزمات في العملة في اقتصادات الدول النامية.

تعتبر بعض الدول أكثر عرضة للخطر من البعض الآخر. خلال سنتي 2013 و2018، كانت الأرجنتين وجنوب إفريقيا وتركيا من الاقتصادات الأكثر تضررا، بالإضافة إلى البرازيل ومصر، وهي الأكثر عرضة للخطر سنة 2022، بناءً على مجموعة من المقاييس التي جمعتها "بلومبيرغ إيكونوميكس".

تصنيفات المخاطر

تزيد احتياجات التمويل العالية والحوكمة الضعيفة من المخاطر التي تواجهها بعض الأسواق الناشئة

	تصنيف نقاط لضعف	الحوكمة	معدل السياسة الحقيقي	تغطية الاحتياطي	الديون الحكومية	الديون الخارجية	الحساب الجاري
الأرجنتين	16.8	-0.2	-14.1	68.5	102.8	17.5	0.8
تركيا	14.7	0.0	-3.9	76.4	37.8	25.9	-1.6
البرازيل	13.8	-0.4	-2.9	163.8	90.6	8.9	-1.7
مصر	13.3	-0.5	2.0	58.2	91.4	4.3	-3.7
جنوب إفريقيا	13.0	0.3	-1.5	75.2	68.8	16.4	-0.9
كولومبيا	13.0	0.0	-2.1	144.6	66.7	11.3	-4.0
بولندا	11.7	0.4	-6.3	138.5	55.5	25.5	1.6
تشيلي	11.2	1.0	-3.3	84.0	34.4	9.7	-2.2
ماليزيا	10.7	1.0	-1.2	118.3	70.7	33.7	3.7
الفلبين	10.5	0.1	-2.6	237.6	59.1	5.4	-1.8
المكسيك	10.2	-0.2	-1.5	128.9	59.8	4.8	-0.3
البر الرئيسي للصين	10.2	0.6	1.5	74.8	68.9	11.3	1.5
بيرو	10.0	-0.2	-4.3	287.0	35.0	6.6	0.1
الهند	9.7	0.4	-0.5	190.7	90.6	9.4	-1.4
تايلاند	9.0	0.3	-1.9	251.3	58.0	15.2	2.1
كوريا الجنوبية	8.8	1.4	-2.5	99.0	51.3	13.2	4.2
إندونيسيا	7.8	0.4	1.8	125.2	41.4	6.0	-1.0
تايوان	6.0	1.6	-1.5	170.2	27.2	25.2	15.2
روسيا	5.2	0.0	-0.6	359.2	17.9	8.7	4.4
المملكة العربية السعودية	4.5	0.1	0.2	327.0	29.7	5.0	3.8

المصدر: بلومبرج إيكونوميكس

يبدو أن المملكة العربية السعودية وروسيا وتايوان، بقليل من القروض وأرصدة جارية قوية، هي الأقل عرضة لهروب رأس المال في العالم النامي.

أزمة متوقعة في الصين

في الربع الثالث من سنة 2021، وصل الاقتصاد الصيني إلى طريق مسدود. أدى تراجع مجموعة إيفرغراند العقارية، وعمليات الإغلاق المتكررة الناجمة عن تفشي كوفيد-19، ونقص الطاقة، إلى انخفاض النمو الاقتصادي السنوي إلى 0.8 بالمئة، وهو أقل بكثير من نسبة 6 بالمئة التي اعتاد عليها العالم.

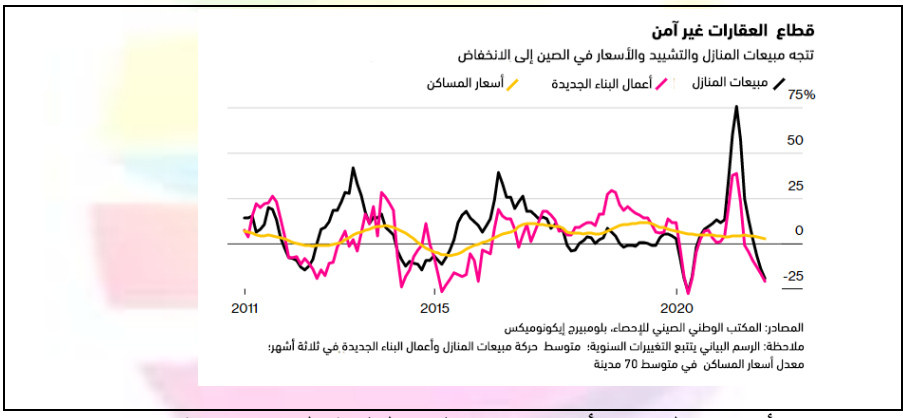

رغم أنه من المتوقع أن يتعافى قطاع الطاقة الصيني سنة 2022، قد لا يتم حل المشكلتين الأخريين. يمكن أن يؤدي افتقار بكين لاستراتيجية فعالة لمواجهة فيروس كوفيد-19 إلى فرض إغلاق جديد من أجل مواجهة أوميكرون. في ظل تراجع الطلب ومحدودية التمويل، قد يتعرض قطاع البناء والعقارات - الذي يمثل نحو 25 بالمئة من اقتصاد الصين - لمزيد من المشاكل.

تطوير الوادي الصحي التابع لمجموعة "إيفرغراند" في ضواحي نانجينغ، الصين

تتوقع بلومبيرغ إيكونوميكس أن تحقق الصين نموا بنسبة 5.7 بالمائة سنة 2022. من شأن تراجع النمو إلى 3 بالمائة أن يسبب أزمة عالمية، حيث سيتراجع تصدير السلع الأساسية بشكل يعرقل خطط بنك الاحتياطي الفيدرالي، تمامًا كما حدث خلال أزمة انهيار الأسهم الصينية سنة 2015.

الاضطرابات السياسية في أوروبا

ساعد دعم القادة للمشروع الأوروبي، وحرص البنك المركزي الأوروبي على إبقاء تكاليف الاقتراض الحكومية تحت السيطرة، أوروبا على تجاوز أزمة كوفيد-19. في السنة القادمة يمكن أن تتلاشى هذه المكاسب.

يمكن للصراع على كرسي الرئاسة في إيطاليا في كانون الثاني/ يناير أن يقلب التحالف الحكومي الهش في روما. تتجه فرنسا إلى صناديق الاقتراع في نيسان/ أبريل، حيث يواجه الرئيس إيمانويل ماكرون تحديات من اليمين. إذا اكتسب المشككون باليورو القوةَ الكافية، فقد يتسبب ذلك في زعزعة استقرار أسواق السندات الأوروبية وحرمان البنك المركزي الأوروبي من الدعم السياسي المطلوب.

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

لنفترض أنّ هوامش الاقتراض السيادية اتسعت بمقدار 300 نقطة أساس، مثلما حدث في أزمة ديون العقد الماضي. يُظهر نموذج "بلومبيرغ إيكونوميكس" أنه يمكن أن يخفض من الناتج الاقتصادي بنسبة 4 بالمئة مع نهاية 2022، مما يؤدي إلى دخول منطقة اليورو في حالة ركود.

تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حول بروتوكول أيرلندا الشمالية، والتي كانت محاولة فاشلة لحل مشكلة الحدود البرية والاتحاد الجمركي المغلق، من المقرر أن تستمر إلى خلال سنة 2022، لكن الوصول إلى اتفاق سيكون أمرا صعبا.

ماذا يحدث إذا باءت المفاوضات بالفشل؟ بالنظر إلى الاضطرابات السابقة عند خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن حالة من عدم اليقين ستضرب الاستثمارات التجارية وتقوّض الجنيه الإسترليني، مما سيتسبب في زيادة التضخم.

في ظل حرب تجارية شاملة، يمكن أن تدفع التعريفات الجمركية وأزمة النقل إلى ارتفاع الأسعار.

مستقبل السياسة المالية

اتفقت الحكومات خلال الجائحة على دعم العمال والشركات، لكن الكثير منها يريد حاليا شد الأحزمة. سيصل تراجع الإنفاق العام سنة 2022 إلى ما يقارب 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أكبر بحوالي خمس مرات من تدابير التقشف التي أعقبت أزمة 2008، وفقا لبنك يو بي أس.

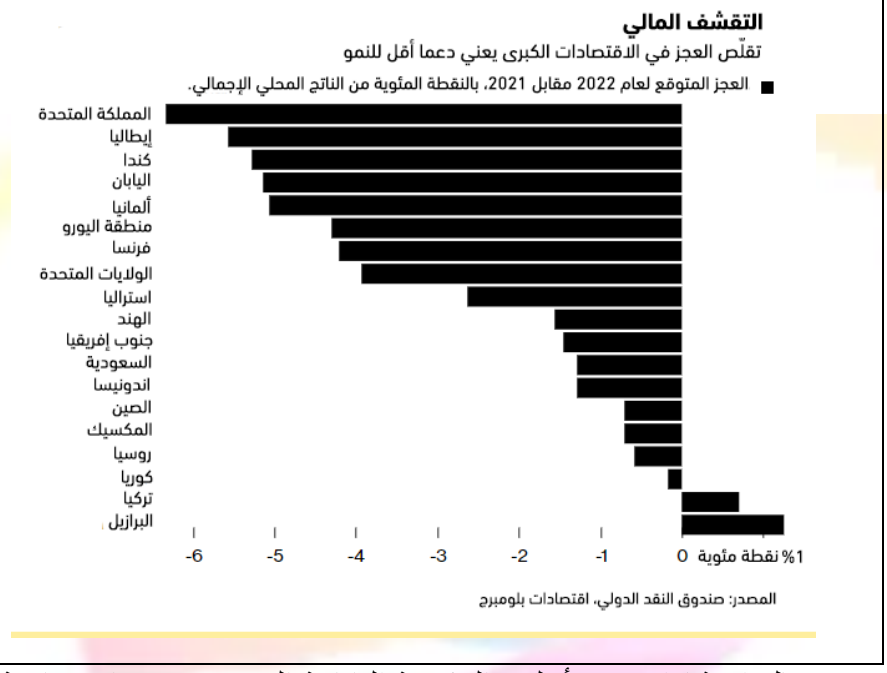

هناك استثناءات، فقد أعلنت الحكومة اليابانية الجديدة عن حوافز قياسية جديدة، كما أشارت السلطات الصينية إلى تحوّل في دعم الاقتصاد بعد فترة طويلة من فرض القيود المالية.

في الولايات المتحدة، تحولت السياسة المالية من تعزيز الاقتصاد إلى إبطائه في الربع الثاني من 2021، وفقا لمعهد بروكينغز. من المقرر أن يستمر هذا النهج في السنة القادمة، على الرغم من أنّ خطط استثمار رعاية الأطفال والطاقة النظيفة التي وضعها الرئيس جو بايدن ستحد من سياسة التقشف في حال الموافقة عليها في الكونغرس.

أسعار المواد الغذائية

كان الجوع تاريخيا من أهم محركات الاضطرابات الاجتماعية. أدّت تأثيرات كوفيد-19 والعوامل المناخية إلى وصول أسعار الغذاء العالمية لمستويات قريبة من القياسية، ويمكن أن تبقى مرتفعة في 2022.

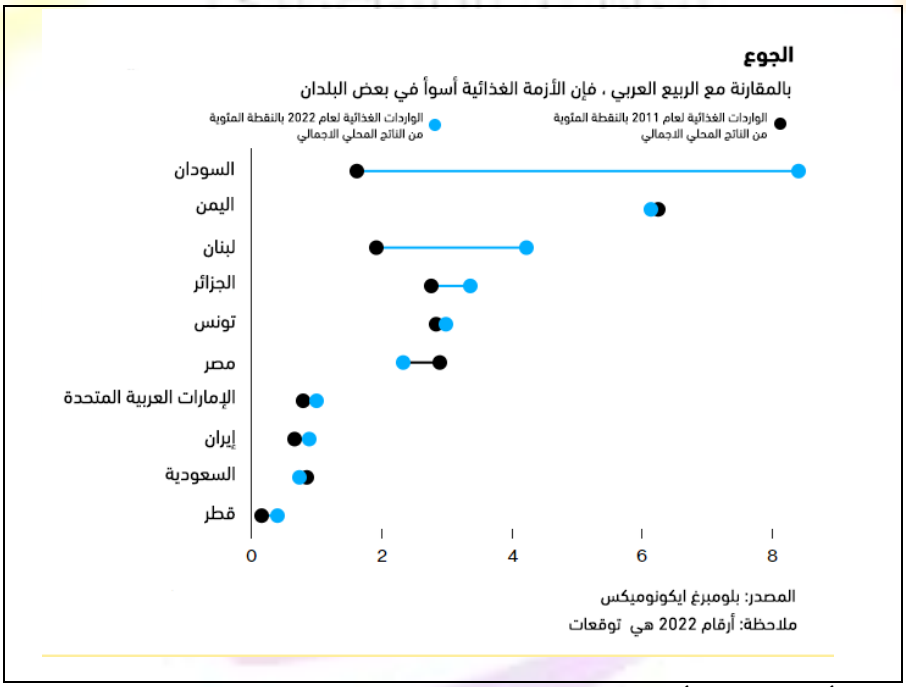

أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية سنة 2011 موجة من الاحتجاجات الشعبية، لاسيما في الشرق الأوسط، ولا تزال العديد من الدول في المنطقة معرضة لمثل هذه الاضطرابات.

مزاد في سوق للسمك في بيروت

وتبدو الأزمة أكثر وضوحا في السودان واليمن ولبنان، وهي أكثر هشاشة مقارنة بسنة 2011، بينما يبدو الوضع في مصر أفضل نسبيا.

أحداث محلية ودولية

أي تصعيد بين الصين وتايوان يمكن أن يجذب قوى عالمية أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

اندلاع حرب بين القوى العظمى هو السيناريو الأسوأ، لكن السيناريوهات الأخرى المتوقعة تشمل عقوبات من شأنها أن تجمد العلاقات بين أكبر اقتصادين في العالم، وانهيار إنتاج تايوان من أشباه الموصلات التي تعتبر ضرورية لمعظم الصناعات، من الهواتف الذكية إلى السيارات.

رئيس الولايات المتحدة جو بايدن أثناء اجتماع افتراضي مع الرئيس الصيني في تشرين الثاني/ نوفمبر.

في البرازيل، من المقرر إجراء انتخابات في تشرين الأول/ أكتوبر، في ظل اضطرابات اجتماعية وحالة من الركود الاقتصادي. وفي تركيا، تطالب المعارضة بتقديم انتخابات 2023 إلى السنة القادمة في ظل تراجع العملة وانتقادات للسياسات الاقتصادية غير التقليدية للرئيس رجب طيب أردوغان.

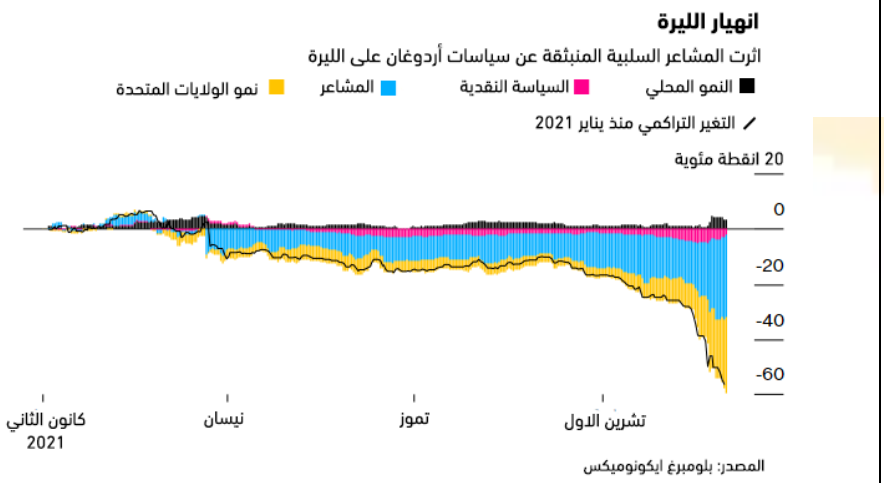

توقعات إيجابية

ليست كل التوقعات سلبية. السياسة المالية الأمريكية، على سبيل المثال، يمكن أن تُبقي الاقتصاد بعيدا عن حافة الهاوية وتعزز النمو.

على الصعيد العالمي، تربح العائلات تريليونات الدولارات من المدخرات بفضل الحوافز الحكومية وتدابير الإغلاق. إذا تم إنفاق تلك الأموال بشكل أسرع من المتوقع، فسوف يتسارع النمو.

أحد محلات سلسلة تريدر جوز في نيويورك.

في الصين، يمكن للاستثمارات الخضراء والمساكن منخفضة التكلفة التي نصت عليها الخطة السنوية الخمسية الرابعة عشر، أن تعزز الاستثمار. يمكن للاتفاقية الآسيوية الجديدة، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة - التي تضم 2.3 مليار شخص و30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أن تعزز الصادرات.

سنة 2020، تضررت الاقتصادات من الوباء بشكل أسوأ مما توقعه أي خبير اقتصادي. لكن في 2021، كانت حالات التعافي سريعة بشكل فاجأ المحللين، وهي إشارة إلى أن بعض الأمور يمكن أن تسير بشكل جيد في 2022.

المصدر: بلومبيرغ، https://www.noonpost.com/content/42655

6 - حصاد 2022 |كيف أثرت أسعار النفط على الاقتصاد العالمي خلال عام؟

علي صالح، الثلاثاء 27/ديسمبر/2022 - 05:30 ص

اسعار النفط عالميا في 2022

سوق النفط في 2022..

ارتفاع أسعار النفط والتضخم في بداية عام 2022

أمريكا والاتحاد الاوروبي يلجأن إلى تدابير حمائية صريحة في محاولة لعزل روسيا عن الاقتصاد العالمي

موسكو تحذر من تطبيق الغرب لممارسات تقوض قواعد السوق الحرة

تقلب أسعار النفط العالمية حول 100 دولار للبرميل، تحول التضخم إلى مشكلة عالمية حادة

حذرت موسكو من أنها لن تزود النفط بالأسعار التي فرضتها بشكل مصطنع مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، في انتهاك لقواعد السوق الحرة .

موسكو أعلنت عن استعدادها لخفض إنتاج النفط استجابة لسقف السعر، فكيف أثرت أسعار النفط على اقتصاد العالم خلال عام 2022، وماذا سيأتي؟

بدأت أسعار النفط العالمية في الارتفاع قبل بداية عام 2022، مدفوعة بعوامل مختلفة مهدت الطريق لأهم التطورات هذا العام.

أولاً: أدى جائحة COVID إلى انخفاض أسعار النفط الخام حيث انخفض الطلب على النفط بسبب عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر المتعلقة بفيروس كورونا في عام 2020 .

وتم ملء مرافق التخزين وناقلات النفط ولم يكن من الواضح مكان تخزين فائض النفط. أدى التطور إلى انخفاض أسعار النفط مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس الوسيط - (WTI) معيار الخام الأمريكي - وانخفضت العقود الآجلة إلى 37.63 دولارًا أمريكيًا للبرميل في 20 أبريل 2020، لأول مرة في التاريخ. أعلنت شركات النفط في أمريكا الشمالية ومجموعة أوبك بلس لمنتجي النفط الخام عن تخفيضات كبيرة في الإنتاج.

وعندما بدأت الشركات في إعادة فتح أبوابها في جميع أنحاء العالم في أواخر عام 2020 وبداية عام 2021، أدت سلاسل التوريد المعطلة وعدم قدرة منتجي النفط على التكيف بسرعة مع تغيرات السوق إلى نقص الوقود، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

ثانيًا: كانت الحكومات الغربية تخفض استثماراتها في إنتاج الوقود الأحفوري لفترة طويلة في سعيها للوصول إلى انبعاثات معدومة الكربون بحلول عام 2050. وخفضت البنوك الأوروبية الكبرى التمويل لشركات الوقود الأحفوري بنسبة 27.6٪ في عام 2021، في الوقت الذي تستأنف فيه الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى البترول أكثر .

انخفض تمويل باركليز لشركات النفط والغاز والفحم بنسبة 30.1٪ إلى 19.6 مليار دولار في عام 2021 وشهد HSBC انخفاضًا بنسبة 26.8٪ إلى 18.0 مليار دولار، وفقًا لشركة S&P Global.

وفي الوقت نفسه، على الجانب الآخر، أعلن الرئيس جو بايدن الذي أدى اليمين الدستورية أيضًا تخفيضات وحدود استخراج النفط وعلق بناء خط أنابيب رمال القطران Keystone XL (KXL) الذي ألغته TC Energy في 9 يونيو 2021.

وأدت العوامل المذكورة أعلاه إلى ارتفاع معايير النفط الرئيسية، حيث قفز خام برنت أكثر من 60٪ العام الماضي، مسجلاً أعلى مستوى في ثلاث سنوات عند 86.70 دولارًا في 25 أكتوبر 2021.

وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف النقل، وبالتالي زيادة التضخم، إلى جانب مشاكل سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف الغذاء.

بدأ الاتجاه الناشئ يعض البلدان الصناعية والنامية على حد سواء.

ارتفاع التضخم في امريكا واوروبا

وشهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ارتفاعًا في التضخم في أكتوبر 2021 أعلى بكثير من هدف 2٪ واستمرت في الارتفاع. قفز مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي لجميع المستهلكين في المناطق الحضرية - مقياس التضخم في البلاد - بنسبة 6.2٪ من أكتوبر 2020 إلى أكتوبر 2021 ؛ ارتفعت معدلات التضخم في منطقة اليورو والمملكة المتحدة بما يزيد عن 4٪ في ذلك الوقت.

وفي نوفمبر 2021، أعلن البيت الأبيض الإفراج عن 50 مليون برميل من النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية للبلاد ودعا الحلفاء إلى فعل الشيء نفسه .

ومع ذلك، لم يساعد ذلك في ذلك الوقت: أشار مؤشر أسعار المستهلكين في البلاد لشهر يناير 2022 إلى أن التضخم السنوي ارتفع إلى 7.5٪، وهو أعلى معدل له منذ 40 عامًا.

ارتفاع أسعار النفط والتضخم في بداية عام 2022

ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط والتضخم في بداية عام 2022، عامل جديد زاد الطين بلة. بعد بدء عملية موسكو الخاصة في أوكرانيا في 24 فبراير، لجأت مجموعة الدول السبع الكبرى وحلفاؤها إلى عقوبات شاملة ضد قطاع الخدمات المصرفية واللوجستية والطاقة في روسيا، على سبيل المثال لا الحصر، بدءًا من مارس.

وبينما كانت الولايات المتحدة أول من أوقف تمامًا استيراد النفط من روسيا، بدأت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في التخلص التدريجي من مشترياتهما من الخام الروسي (دخل الحظر حيز التنفيذ بالكامل في 5 ديسمبر 2022).

المشكلة هي أن روسيا لا تزال ثالث أكبر منتج للنفط في العالم وثاني أكبر مصدر للسلعة. وعندما يتعلق الأمر بجميع المنتجات النفطية، فإن روسيا هي المصدر الأول.

وبلغ إنتاج البلاد في يناير 2022 11.3 مليون برميل يوميًا. ذهب حوالي 60٪ من صادرات النفط الخام الروسية إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل ثلث واردات الدول الأعضاء من النفط.

وقدرت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في ذلك الوقت أنه بحلول مايو 2022، يمكن إزالة ثلاثة ملايين برميل يوميًا من إنتاج النفط الروسي، والتي تمثل ما يقرب من 3 ٪ من الإنتاج العالمي، من سوق النفط العالمية.

وفي 28 فبراير الماضي، تجاوز خام برنت سقفه وبلغ أكثر من 100 دولار للبرميل. في 8 مارس 2022، استقرت العقود الآجلة لخام برنت بالقرب من 128 دولارًا للبرميل في لندن، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3.6٪ ليستقر فوق 123 دولارًا.

التضخم مشكلة عالمية حادة

ومع تقلب أسعار النفط العالمية حول 100 دولار للبرميل، تحول التضخم إلى مشكلة عالمية حادة في مايو.

أشار تحليل للتضخم في 111 دولة أجراه دويتشه بنك في ذلك الوقت إلى أن المعدلات الأمريكية (8.6٪) كانت في منتصف الحزمة. ارتفع متوسط معدل التضخم السنوي البالغ 7.9٪ على أساس سنوي بأكثر من الضعف من 3.0٪ قبل عام، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الطاقة .

وأشارت معدلات شهر مايو إلى أن التضخم السنوي في فرنسا بلغ 5.8٪، وارتفع في ألمانيا إلى 7.9٪، وهولندا إلى 8.8٪، بينما ارتفع في دول البلطيق إلى 20٪.

ارتفاع أسعار الفائدة

وفي مارس، بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي زيادات تدريجية في الفائدة في محاولة لترويض التضخم .

وحذا البنك المركزي الأوروبي حذوه في يوليو، حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي للمرة الأولى منذ 11 عامًا. من جانبه، لجأ بنك إنجلترا (BoE) إلى هذا الإجراء منذ بداية العام.

ومع ذلك، فإن الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة من قبل مُصدري العملات الاحتياطية الرئيسية على مستوى الدول جاءت بنتائج عكسية على المناطق الاقتصادية الضعيفة في البلدان النامية، وفقًا لصندوق النقد الدولي. قبل هذه الخطوة، حذرت كريستالينا جورجيفا، العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي، قمة دافوس في يناير 2022 من أن رفع أسعار الفائدة الأمريكية يمكن أن يشل الاقتصاد العالمي .

وأشارت في ذلك الوقت إلى أن البلدان ذات المستويات المرتفعة من الديون المقومة بالدولار ستكون الأكثر تضررا، مضيفة أن ثلثي البلدان منخفضة الدخل إما تعاني من 'ضائقة ديون' أو معرضة لخطر الوقوع فيها.

ومن ناحية أخرى، حذر خبراء اقتصاديون من أن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين يخاطرون بإغراق أنفسهم في الركود، حيث أدت زيادة الفائدة إلى زيادة معدلات الاقتراض وتباطؤ الاقتصادات الصناعية. دخلت الولايات المتحدة في حالة ركود تقني في وقت سابق من هذا العام .

ركود منطقة اليورو

واعترفت المفوضية الأوروبية في نوفمبر بأن منطقة اليورو ومعظم دول الاتحاد الأوروبي ستواجه ركودًا في الربع الأخير من عام 2022 .

وفي الوقت نفسه، انكمش اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة منقحة 0.3٪ مقابل انخفاض 0.2٪ المقدر مبدئيًا من يوليو إلى سبتمبر، وفقًا لمكتب أحدث بيانات الإحصاء الوطني.

ومن أجل تعديل البيئة الاقتصادية، توصلت مجموعة السبع إلى خطة تحديد الأسعار التي تستهدف روسيا في يونيو 2022.

منعت الخطة شركات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة من نقل أو تأمين السفن التي تحمل النفط الخام من روسيا إلى أي مكان في العالم - ما لم يدفع المشتري سعرًا أقل من الحد الأقصى للسعر المقترح. كان الهدف من التصميم الكبير هو قتل عصفورين بحجر واحد: أولاً، توجيه ضربة قوية لمالية موسكو. ثانياً، لتقليل الضغط التضخمي.

وأكدت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين للصحفيين في المستقبل: 'إن تحديد سقف لأسعار النفط الروسي هو أحد أقوى أدواتنا لمعالجة الألم الذي يشعر به الأمريكيون والعائلات في جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي من مضخة الوقود ومتجر البقالة'. اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين في يوليو في بالي.

سقف سعر النفط الروسي

في 5 ديسمبر، دخل سقف سعر النفط الروسي 60 دولارًا حيز التنفيذ .

واعتبارًا من فبراير، ستخضع المنتجات البترولية الروسية أيضًا لسقف السعر .

وتشمل الشروط الإضافية التي تؤمنها الدول الصناعية آلية لإعادة النظر في حدود الحد الأقصى للسعر كل شهرين. يجب أن تترك أي إعادة ضبط للسقف أقل بنسبة 5٪ على الأقل من متوسط أسعار السوق.

وأشارت روسيا إلى أنها لن تبيع النفط للدول التي تنفذ الإجراء وأنها مستعدة لخفض إنتاج الخام.

حذرت موسكو من تطبيق ممارسات تقوض قواعد السوق الحرة وتدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الفوضى. في الوقت نفسه، لجأت الأمة إلى تعزيز أسطول ناقلاتها الخاص، واستغلال شركات التأمين الخاصة بها والتحول إلى العملات الوطنية في تسويات النفط والغاز.

انخفاض أسعار النفط في الوقت الحالي

بحلول أواخر نوفمبر، انخفضت أسعار النفط إلى 83 دولارًا (برنت) و 77 دولارًا (غرب تكساس الوسيط) بسبب عدد من الأسباب، كما قال الدكتور جال لوفت، المدير المشارك لمعهد تحليل الأمن العالمي والمستشار الأقدم للولايات المتحدة. مجلس أمن الطاقة التابع للدولة، وفقا لوكالة سبوتنيك.

أولاً: التباطؤ في الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب العالمي وسط توقعات بأن الصين لن تنهي سياستها الخالية من COVID في أي وقت قريب.

ثانيًا: أكملت الدول تعديلاتها على الوضع الجيوسياسي الجديد من خلال تخزين النفط في احتياطيات استراتيجية، بينما قام التجار والشاحنون وصرافو الدفع بإجراء تعديلاتهم على العقوبات وأصبحوا الآن أكثر قدرة على شحن النفط الخام بسهولة.

ثالثًا: أكمل الشاحنون بشكل أو بآخر مشترياتهم من السلع المصنعة في نهاية العام قبل موسم العطلة، والآن هناك تباطؤ نموذجي في الشحن الدولي.

رابعاً: عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة، تعرضت المصافي الأمريكية لضغوط لخفض أرباحها والحد من الصادرات مما تسبب في حدوث فائض في السوق المحلية.

ومع ذلك، حذر الخبير من أن مؤشر برنت وغرب تكساس الوسيط قد يرتفع مرة أخرى فوق 100 دولار إذا كانت روسيا، ثاني أكبر مصدر للنفط، ستمضي في الحديث وخفض إنتاج النفط، وإذا سرعت الصين تنميتها الاقتصادية بكامل طاقتها بعد تخفيف القيود المتعلقة بـ.COVID

في وقت سابق، اجتمع النادي المؤلف من 23 منتجًا للنفط في 4 ديسمبر لمناقشة مسار سياسة الإنتاج .

واتفقوا على التمسك بالسياسة الحالية لخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2022. وقد يؤدي الاجتماع المقبل للمجموعة في فبراير 2023 إلى مزيد من التصحيحات في سوق الطاقة.

العقوبات ضد روسيا

يعتقد الخبراء الغربيون أن العقوبات المناهضة لروسيا والضربات الأخرى لسلاسل التوريد العالمية من المرجح أن تؤدي إلى تراجع عولمة الاقتصاد العالمي. إنهم يتوقعون أن الاقتصاد العالمي مهيأ للانقسام إلى كتل في المستقبل مع زيادة اعتماد كل منها على الذات.

سيؤدي تقليل الترابط الاقتصادي إلى اكتساب الشركات والصناعات المحلية مزيدًا من القوة وحماية أكبر من دولهم. بشكل عام، سيبدو الاقتصاد العالمي في عشرينيات القرن الحالي مختلفًا تمامًا عن عالم العقود الثلاثة الماضية، وفقًا للخبراء.

بينما يلقون باللوم على الاتجاه الجديد على الصين، وروسيا، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والتركي رجب طيب أردوغان، والمجر فيكتور أوربان، تبدو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في طليعة عملية نزع العولمة .

بالإضافة إلى محاولة عزل روسيا عن الاقتصاد العالمي، لجأت واشنطن وبروكسل مؤخرًا إلى تدابير حمائية صريحة، بما في ذلك قانون خفض التضخم الأمريكي(IRA) ، وضريبة حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي، وحظر تقنيات أشباه الموصلات على الشركات الصينية.

https://www.elbalad.news/5584637

7 - حصاد 2022| ثاني أكبر اقتصاد بالعالم يكافح للتعافي في 2023

سارة هشام، 20 ديسمبر, 2022

عاش ثاني أكبر اقتصاد العالم أزمة طاحنة، خلال 2022، نتيجة تطبيق السلطات الصينية سياسة "صفر كوفيد" وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية.

شهد الاقتصاد الصيني، منذ بداية جائحة كورونا، قبل 3 سنوات، العديد من الأزمات المتتالية، التي أثرت في نموه خلال 2022.

وعاش ثاني أكبر اقتصاد في العالم، خلال 2022، أزمة طاحنة متأثرًا بسياسة "صفر كوفيد"، التي تتمسك بها تطبيق السلطات الصينية، وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.

أحدث توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي ٪)	٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣
الناتج العالمي	٦,٠	٣,٢	٢,٧
الاقتصادات المتقدمة	٥,٢	٢,٤	١,١
الولايات المتحدة	٥,٧	١,٦	١,٠
منطقة اليورو	٥,٢	٣,١	٠,٥
ألمانيا	٢,٦	١,٥	٠,٣–
فرنسا	٦,٨	٢,٥	٠,٧
إيطاليا	٦,٧	٣,٢	٠,٢–
إسبانيا	٥,١	٤,٣	١,٢
اليابان	١,٧	١,٧	١,٦
المملكة المتحدة	٧,٤	٣,٦	٠,٣
كندا	٤,٥	٣,٣	١,٥
اقتصادات متقدمة أخرى	٥,٣	٢,٨	٢,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٦	٣,٧	٣,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٧,٢	٤,٤	٤,٩
الصين	٨,١	٣,٢	٤,٤
الهند	٨,٧	٦,٨	٦,١
مجموعة آسيان-٥	٣,٤	٥,٣	٤,٩
أوروبا الصاعدة والنامية	٦,٨	٠,٠	٠,٦
روسيا	٤,٧	٣,٤–	٢,٣–
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦,٩	٣,٥	١,٧
البرازيل	٤,٦	٢,٨	١,٠
المكسيك	٤,٨	٢,١	١,٢
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤,٥	٥,٠	٣,٦
المملكة العربية السعودية	٣,٢	٧,٦	٣,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٧	٣,٦	٣,٧
نيجيريا	٣,٦	٣,٢	٣,٠
جنوب إفريقيا	٤,٩	٢,١	١,١
للتذكرة			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٦,٨	٣,٦	٣,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤,١	٤,٨	٤,٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٢.

ملحوظة: بالنسبة للهند، تُعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية. علماً بأن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تبدأ في إبريل ٢٠٢١. وفي عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تبلغ توقعات النمو للهند ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٢ و ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٣ على أساس السنة التقويمية.

تعافي الاقتصاد الصيني

رغم السياسات الصارمة لاحتواء فيروس كورونا المستجد، فإن اقتصاد الصين، خلال الربع الثالث من العام الحالي، حقق نموًّا بـ3.4%، مقارنة بـ0.4% خلال الربع الثاني، وفقًا لاستطلاع أجرته وكالة أنباء "رويترز"، التي رجحت أن معدل النمو خلال 2022، سيكون الأقل منذ نصف قرن.

وقال المسؤول باللجنة الحكومية الصينية للتخطيط الاقتصادي، تشاو تشن شين، خلال مؤتمر صحفي في أكتوبر الماضي، إن الاقتصاد أظهر تعافيًا قويًّا في الربع الثالث من العام، وأن معدلات التوظيف استقرت عمومًا، لكن الاقتصاد لا يزال يواجه تحديات وصعوبات كثيرة.

مؤسسات دولية تتوقع 5 %نموًّا خلال 2023

رفع بنك "مورجان ستايلي" توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني، خلال العام المقبل، ليصل إلى 5.4% مقابل 5%، وارتداد نشاط التنقل والاقتصاد بنهاية الربع الأول إلى مستويات لم تسجل منذ يونيو ويوليو من هذا العام، وفقًا لما جاء في مذكرة بحثية صادرة عن البنك، في ديسمبر.

وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو للاقتصاد الصيني خلال العام المقبل إلى 4.4% مقابل 3.2% العام الحالي، وتوقع عضو لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي الصيني، وانج يمينج، أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 5% خلال العام المقبل، ما يتوافق مع توقعات محللين استطلعت آرائهم وكالة "بلومبرج."

"باركليز" يخالف توقعات نظرائه

توقع محللو بنك "باركليز" أن ينمو الاقتصاد الصيني خلال العام المقبل 3.8% فقط، مقابل 4.5% في توقعات سابقة، وخفض البنك توقعاته مع

احتمالية أن تشهد بعض دول العالم ركودًا بحلول عام 2023، ونتيجة لذلك فقد تتراجع الصادرات. مشيرًا إلى أن حصة الصين من الصادرات العالمية تقلصت بالفعل خلال العام الحالي.

وحولت بعض الشركات الأجنبية طلبياتها من الصين إلى دول أخرى، تشمل فيتنام وماليزيا وبنجلاديش والهند، خاصة طلبيات السلع التي تحتاج في تصنيعها إلى عمالة كثيفة. وخلال 2021، ارتفعت صادرات الصين بـ29.8% وفق هيئة الجمارك، ولكن وتيرة النمو هدأت خلال 2022، ونمت الصادرات، بنهاية سبتمبر الماضي 12.5% على أساس سنوي.

جورجيفا: "صفر كوفيد" أضرت الاقتصاد الصيني

قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، إن سياسة "صفر كوفيد" ألحقت ضررًا بالغًا باقتصاد الصين، موضحة أن تخفيف القيود سيخلق بعض الصعوبات، خلال الأشهر المقبلة.

وأضافت جورجيفا أنه من المرجح أن تتخطى الصين تلك الصعوبات في الربع الثاني من العام المقبل، متوقعة حدوث بعض التحسن على صعيد مؤشرات النمو.

الصين تحاول تعويض خسائر "صفر كوفيد"

أعلنت الصين خطة بقيمة تريليون يوان، أي 203 مليارات دولار، في أغسطس الماضي، لدعم الشركات الصغيرة والبنى التحتية والعقارات، عبر ضخ استثمارات أكثر في قطاع البنى التحتية، وتبني شروطًا أكثر سهولة

للإقراض، ومنح الأسر إعفاءات ضريبية، وفقًا لما أورده موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي عربي).

ولعبت التغيرات المناخية دورًا أيضًا في ضعف الاقتصاد الصيني، خلال العام 2022، فموجة الحر الشديدة، التي تبعها جفاف ضرب ولاية سيشوان جنوب غربي الصين وولاية تشونغكينج في أغسطس، ضغطت على شبكات الكهرباء بسبب ارتفاع الطلب على أجهزة تبريد الهواء، بما أثر أيضًا في المصانع العاملة التي خفضت إنتاجها.

رابط مختصر https://roayahnews.com/?p=1380282 :

https://roayahnews.com/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2022-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD-%D9%84/

8 - حصاد العام.. ما حدث وما لم يحدث في 2022

رويترز، 7ديسمبر 2022

أحيانا، يكون الشيء الذي لا يحدث هو الأهم.

بحلول مساء 25 فبراير/ شباط من هذا العام، وبعد يوم من دخول الدبابات الروسية أوكرانيا في أكبر عملية عسكرية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وصلت القوات الروسية إلى ضواحي كييف.

ومع دوي أصوات المدفعية في شتى أنحاء العاصمة، حثت وزارة الدفاع الأوكرانية السكان على صنع قنابل حارقة لصد الغزاة. وصور الرئيس

فولوديمير زيلينسكي نفسه مع مساعديه في شوارع المدينة متعهدا بالدفاع عن استقلال بلاده.

وقال زيلينسكي «الليلة سيشنون هجوما يجب علينا جميعا أن نفهم ما ينتظرنا. يجب أن نتحمل هذه الليلة.«

ولم يقع الهجوم قط، وبعد عشرة أشهر تعثرت «العملية العسكرية الخاصة» لموسكو. وتراجعت القوات الروسية في بعض المناطق. وكان كثيرون في موسكو قد توقعوا أن يحقق الجيش الروسي النصر باكتساح، ويطرد حكومة زيلينسكي.

ومن المؤكد أن القوات الروسية لا تزال تسيطر على مساحات شاسعة من شرق أوكرانيا وجنوبها، لكن القوات الأوكرانية المدعومة بأسلحة غربية بمليارات الدولارات تواصل صمودها.

وكانت هناك قصة مماثلة في الولايات المتحدة، حيث توقع الجمهوريون وبعض المراقبين موجة حمراء في انتخابات التجديد النصفي.

وفاز الحزب الجمهوري بالسيطرة على مجلس النواب، ولكن النصر هناك كان ضئيلاً بأغلبية تقل عن عشرة مقاعد. لم يخفق الحزب في استعادة مجلس الشيوخ فحسب، بل خسر العديد من سباقات حُكام الولايات. وفي مجال الاقتصاد، انتظرت البنوك المركزية الكبرى في العالم حتى مارس/ آذار الماضي، لبدء رفع أسعار الفائدة. ولم يتحرك البنك المركزي الأوروبي حتى يوليو/ تموز. وشكا البعض من أن هذا التأخير سمح للتضخم بالارتفاع. فهل سيكون ذلك مكلفاً على المدى الطويل؟ وهل يستطيع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الحفاظ على الاقتصاد الأمريكي من الركود؟.

وستصبح الإجابات أكثر وضوحاً في عام 2023. فهناك إشارات مبكرة على أن التضخم ربما بلغ ذروته في بعض الاقتصادات ولكن النمو يتراجع أيضاً. ولا تزال التوقعات متشائمة في عدد قليل من البلدان مثل بريطانيا. وفي محادثات المناخ التي أجرتها الأمم المتحدة في مصر، اتفقت الدول على إنشاء صندوق لمساعدة الدول الفقيرة المهددة بكوارث مناخية، ولكنها فشلت في الاتفاق على خطط لخفض الانبعاثات بشكل أسرع.

في الوقت نفسه، كانت موجات الحر القياسية في الصين والفيضانات في باكستان وأوروبا والانهيارات الجليدية في الهند وإيطاليا وتشيلي، تذكيرا بمدى سرعة تغير مناخ كوكبنا.

وكان هذا أيضا العام الذي اندلعت فيه احتجاجات في إيران بعد وفاة مهسا أميني البالغة من العمر 22 عاما والتي تم اعتقالها لحجابها «غير اللائق». وامتدت الاحتجاجات التي قادتها النساء في الغالب إلى جميع أنحاء إيران وعبر الطبقات الاجتماعية.

ماذا حدث أيضا في عام 2022؟. ارتفع الدولار الأمريكي وانهارت العملة المشفرة واشترى إيلون ماسك موقع «تويتر». كان هذا هو العام الذي اتجهت فيه أمريكا اللاتينية إلى اليسار وأطلقت كوريا الشمالية صاروخا تلو الآخر. وكان هذا هو العام الذي فقدت فيه بريطانيا ملكة وكسبت ملكاً، وشهدت ثلاثة رؤساء وزراء في داونينج ستريت.

وأخيراً، خرج معظم العالم من كوفيد-19، على الأقل اجتماعياً، إن لم يكن من الناحية الوبائية. وكان الاستثناء الأكبر هو الصين التي شهدت اضطرابات بسبب سياستها الخاصة بصفر-كوفيد. وفي أكتوبر تشرين الأول، شهد مؤتمر الحزب الشيوعي في البلاد، الذي ينعقد مرتين كل عقد، الرئيس

شي جين بينغ يفوز بولاية ثالثة في خروج على تقاليد الحزب الأخيرة التي شهدت رؤساء يخدمون لفترتين فقط. فهل يمكن أن تهز سياسة صفر- كوفيد الوضع الراهن؟.

https://www.alkhaleej.ae/2022-12-07/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%81%D9%8A-2022/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

9 - حصاد 2022: ثلاثة تحديات رئيسية تعترض مسار الاقتصاد العالمي

الإثنين, 26 ديسمبر 2022

يسير العقد الحالي (حتى الآن) عكس المسار الصاخب الذي كنا نتوقعه قبل ثلاث سنوات، وليس من سبيل للعودة على المدى القريب إلى حقبة ما قبل" كوفيد ."19-فهل كان 2022 أسوأ بالنسبة للاقتصاد العالمي من عام 2020؟ لقد واجه الاقتصاد العالمي ثلاث موجات من الرياح المعاكسة خلال معظم فترات العام، تمثلت في جائحة "كوفيد-19"، والحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع التضخم عالميا، مما كان له تداعيات هائلة على الاقتصاد المحلي.

حرب اقتصادية :أثار قرار موسكو غزو أوكرانيا في 24 فبراير فوضى في أسواق السلع الأساسية، وزاد من الضغوط التضخمية المدفوعة بالعرض

في جميع أنحاء العالم. تعد روسيا أحد أكبر مصدري السلع في العالم، لذا فأي اضطراب خطير في اقتصادها يتردد صداه في جميع أنحاء العالم. لكن التأثير كان أكبر عندما فرضت الدول الغربية مجموعة العقوبات المجمعة الأكثر صرامة على الإطلاق، في محاولة لعزل الاقتصاد الروسي عن بقية العالم. وعبر سلسلة من حزم العقوبات، صعدت الولايات المتحدة وأوروبا العقوبات التي تستهدف النظام المالي للبلاد، وحظر واردات السلع، وقيدت صناعة الشحن. كانت النتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 140 دولارا للبرميل، وتقلبات في أسواق المعادن تسببت في تعطيل بورصة لندن للمعادن.

انعدام الأمن الغذائي :عجلت الحرب أيضا بأزمة في الإمدادات الغذائية، بعد توقف الأسواق عن استقبال شحنات القمح من أكبر دولتين موردتين في العالم منذ أواخر فبراير. كما تسبب حصار موسكو لموانئ البحر الأسود الأوكرانية مع العقوبات المالية الغربية في حرمان كثيرين من الحبوب الأوكرانية والروسية. ومما زاد الأمر تعقيدا أن العقوبات المفروضة على الأسمدة الروسية قفزت بالأسعار إلى مستويات قياسية وخفضت الإمدادات العالمية، مما صعّب على المزارعين في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا الحفاظ على مستويات الإنتاج الزراعي. ودفع ذلك أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية أيضا، مما دفع بعض المصدرين الرئيسيين إلى اتخاذ تدابير حمائية، وأثار المخاوف من اندلاع أزمة غذاء عالمية. إلا أن الأسواق العالمية بدأت تشهد انفراجة في الأزمة تلك خلال يوليو، عندما توسطت تركيا من أجل التوصل إلى اتفاق تاريخي بين موسكو وكييف لتصدير الحبوب الأوكرانية خلال البحر الأسود – على الرغم من روسيا علقت مشاركتها في الاتفاق بعدها بوقت قليل، لتوافق بعدها على تمديد الاتفاقية لما بعد موعد انتهائها الذي كان مقررا في 19 نوفمبر.

تعرضت مصر بشكل خاص للصدمة، باعتبارها أكبر مستورد للقمح في العالم –إذ تحصل على 80%من وارداتها عادة من روسيا وأوكرانيا. وأدى ارتفاع أسعار القمح العالمية إلى قيام هيئة السلع التموينية بإلغاء أكثر من مناقصة دولية على مدار العام، في حين تعرض توافر الحبوب لمزيد من الضغط إذ ظلت الشحنات الموجهة للقطاع الخاص عالقة في الموانئ وسط نقص العملات الأجنبية في السوق المحلية. ولهذا بدأت هيئة السلع التموينية في بيع القمح للمطاحن والمخابز الخاصة وأيضا لمصانع المكرونة. وفي الوقت نفسه، عززت الحكومة بشكل كبير قدرات تخزين السلع الأساسية لديها، كما منحت عقود بـ 4 مليارات جنيه لشركات حسن علام للمرافق وأوراسكوم كونستراكشون وسامكريت لبناء أربعة مستودعات لتخزين الحبوب والسلع الأساسية الأخرى.

لكن الأمر لم يقتصر على القمح :فقد جاءت أيضا غالبية واردات مصر من زيت عباد الشمس من روسيا وأوكرانيا. وتعد مصر أيضا مستوردا صافيا للنفط، مما يجعلها عرضة لضغوط الأسعار التي بدأت نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب خلال فترة التعافي التي أعقبت الجائحة وتفاقمت بسبب الحرب، ما دفع أوروبا للتعهد بالتخلي عن الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي.

عام كامل ركز على محاربة التضخم :مع اقتراب عام 2021 من نهايته، أصبح من الواضح أن موجة التضخم التي تجتاح العالم لم تكن مجرد انحراف مؤقت خلال أربعة عقود من استقرار الأسعار، بل كانت تهديدا خطيرا للاقتصاد العالمي. وبحلول نهاية عام 2021، كانت الأسعار في الولايات المتحدة تنمو بأسرع معدل لها منذ الثمانينيات، بينما بدأت العديد من

الاقتصادات الناشئة الرئيسية في رفع أسعار الفائدة في محاولة لكبح الأسعار. وكان السؤال هو ما إذا كان بإمكان محافظي البنوك المركزية فعل الكثير لكبح التضخم الناجم عن عوامل من جانب العرض.

محليا، كان التضخم نقطة ضغط رئيسية لصانعي السياسات والقطاع الخاص :سجل التضخم في مصر أعلى مستوى له في خمس سنوات عند 18.7 %في نوفمبر، إذ اتخذ البنك المركزي تحت قيادته الجديدة قرار تخفيض قيمة الجنيه في أواخر أكتوبر، مما أثر على أسعار المواد الغذائية والمشروبات. وفي محاولة للحد من التضخم، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بمقدار 800 نقطة أساس على مدار العام (المزيد حول هذا في فقرة "اقتصاد" أعلاه). وأثرت التكاليف المرتفعة بشدة على نشاط القطاع الخاص غير النفطي، الذي ظل في منطقة الانكماش طيلة عام 2022.

نهاية عصر الأموال الرخيصة :قاد مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسرع موجة يشهدها العالم منذ عقود على مستوى التشديد النقدي، إذ رفع أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في أربع اجتماعات منفصلة، ما وصل بالولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لأسعار الفائدة منذ أواخر عام 2007 في محاولة لكبح الطلب في الأسواق.

مصر تودع "الأموال الساخنة :"مصر – التي كانت تعد أحد أكثر البلدان جذبا لتجارة الفائدة في العالم – شهدت خروج كميات ضخمة من الأموال الساخنة خلال هذا العام، إذ أدى ارتفاع أسعار الفائدة عالميا وارتفاع التضخم إلى اتجاه عالمي بين المستثمرين لتجنب المخاطرة، كما دفع ذلك أسعار الفائدة الحقيقية في مصر للمنطقة السلبية. وأدى خروج مستثمري تجارة الفائدة إلى

تأكيد الحكومة على أهمية إعطاء الأولوية للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير وليس للأموال الساخنة – في تحول للسياسة ندعمه في إنتربرايز بشدة.

من ناحية أخرى، لم تكن الجائحة اختفت بالكامل (حتى وإن نسيت منذ فترة بعيدة في مصر) :أثر سعي بكين إلى عزل البلاد تماما عن فيروس كوفيد على الاقتصاد بطريقة سلبية. وأدى تفشي الوباء في أنحاء الصين في وقت مبكر من العام إلى إغلاق كامل للعديد من أكبر المدن وأكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية لأسابيع، مثل بكين وشنغهاي وشينزين، وهي خطوة لم تسفر عن شيء يذكر في تخفيف اضطرابات ما بعد كوفيد في سلسلة التوريد في الداخل أو الخارج. كما اتخذت السلطات الصينية منعطفا مفاجئا عن نهجها الصارم تجاه الجائحة في ديسمبر، في ما يبدو أنه كان استجابة لاندلاع الاحتجاجات ضد جولة أخرى من عمليات الإغلاق في نوفمبر. ولكن بدلا من أن يقضي هذا القرار على مشاكل البلاد، فإن التراجع المتسرع ترك الصين الآن في مواجهة ما كان على معظم دول العالم التعامل معه في شتاء 2020: ارتفاع حالات الإصابة ودخول المستشفيات، ونقص الإمدادات الطبية، واضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن نقص العمالة.

كل هذا كان وبالا على رأس الاقتصاد العالمي :في سلسلة توقعاته الاقتصادية على مدار العام، بدا صندوق النقد الدولي أكثر تشاؤما بشكل تدريجي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. فبعد توقعات أكتوبر 2021 بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9 %هذا العام، باتت لهجة الصندوق أكثر تشاؤما بشكل ملحوظ بعد عام واحد فقط .كتب كبير الاقتصاديين في صندوق النقد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر الماضي، والتي تتوقع نموا بنسبة 3.2% هذا العام و2.7% في عام 2023: "الأسوأ لم يأت بعد، الكثير

من الناس سيشعرون بالركود في عام 2023". بحلول الربع الرابع، كان محللو البنوك الاستثمارية يتوقعون أن يدفع ارتفاع أسعار الفائدة الولايات المتحدة إلى الركود في 2023، وانكماش اقتصاد منطقة اليورو بسبب أزمة الطاقة في أوروبا.

وفي غضون ذلك، يتوقع البنك الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد المصري إلى 4.5% للعام المالي 2022/2023، انخفاضا من 6.6% في العام المالي 2022/2021، وفقا لتقرير مرصد الاقتصاد المصري (بي دي اف) المنشور مؤخرا. ويرجح البنك الدولى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة – الناجم عن الضغوط التضخمية المتواصلة – وإطلاق الحكومة حزمة التخفيف الاجتماعي في تقييد قدرة البلاد على سداد الديون.

وعلى الأسواق كذلك :مرت أسواق الأسهم والسندات العالمية بواحدة من أسوأ السنوات في التاريخ بسبب تشديد الظروف المالية. وخسرت الأسهم نحو 14تريليون دولار من قيمتها في جميع أنحاء العالم، بينما أدى ارتفاع العائدات إلى عمليات بيع تاريخية في السندات العالمية. وكانت سوق الطروحات (خاصة بالنسبة للشركات ذات غرض الاستحواذ التي لازمت زخم عام 2020) شبه معدومة، في حين تراجعت أحجام إصدار السندات وسط التقلبات.

الأسواق الناشئة والمبتدئة وقعت ضحية الاضطرابات :سحب المستثمرون الأجانب مليارات الدولارات من الأصول الأكثر خطورة، وتعاظمت قوة الدولار مقابل العملات الأخرى، مما فاقم مشاكل الديون الموجودة مسبقا لدى الدول منخفضة الدخل. وفي مايو، تخلفت سريلانكا عن سداد ديونها لأول مرة في تاريخها، بينما كانت سندات عدد قياسي من الدول تتداول عند مستويات منخفضة للغاية خلال الصيف.

كان الوضع في دول الخليج مختلفا تماما :بدعم من ارتفاع أسعار النفط، كان عام 2022 مزدهرا بالنسبة للأسواق المالية في الخليج، وشهد تزاحم الشركات على الطرح في أبو ظبي ودبي والرياض. وسجلت بورصات دول الخليج أكثر سنواتها زخما على الإطلاق من حيث الطروحات الجديدة، مع 27 طرحا عاما أوليا جمعت 14.5 مليار دولار .وفي الوقت نفسه، شرعت صناديق الثروة السيادية في المنطقة في استعراض قوتها المالية المدعومة بدولارات النفط على مستوى لم نشهده في أي مكان آخر في العالم.

https://enterprise.press/ar/stories/2022/12/26/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2022-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%B6-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7/

10 - 2023 يرث 2022... العالم يتجه إلى اقتصاد الأزمات

لندن، العربي الجديد، 27ديسمبر 2022

استمرار التضخم يدفع ثلث اقتصاد العالم إلى الانكماش في العام الجديد (Getty)

ينتهي عام 2022 بإرث ثقيل من الأزمات الاقتصادية، تتوقع سيناريوهات عديدة تفاقمها في العام الجديد، لا سيما مع استمرار التضخم العالمي، وتعطل سلاسل إمدادات الغذاء والأسمدة والطاقة، وعودة شبح جائحة كورونا، لترتسم ملامح جديدة للكثير من الاقتصادات، في ظل القلق من تصاعد الاضطرابات الاجتماعية، ويعلو فيها ما يعرف باقتصاد "الثكنات" الذي بدأت ملامحه تطل بالفعل في العام الذي يدخل ذاكرة التاريخ في غضون أيام.

ويتوقع أن يواجه العالم ركوداً في عام 2023، إذ تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة، التي تهدف إلى معالجة التضخم إلى انكماش عدد من الاقتصادات، منها قاطرات للنمو العالمي، فالمعركة ضد الغلاء المتوحش في العديد من المجتمعات لم تحسم بعد، كما يتوقع أن تمتد تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا لمدد أطول حاملة معها الكثير من المعاناة لمختلف الأطراف، والدفع نحو حدوث ردة لافتة على ليبرالية الأسواق، وعودة الحكومات للتحكم في الكثير من المرافق الحيوية والخدمات.

وبينما حذّر صندوق النقد الدولي في تقرير له في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من أن أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي سوف ينكمش في 2023، وأن هناك فرصة بنسبة 25% لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة أقل من 2% في العام الجديد وسط ركود عالمي، إلا أن العديد من المراكز البحثية والمؤسسات المالية تتوقع سيناريو أكثر تشاؤماً.

وذكر مركز الاستشارات البريطاني "سي إي بي آر" CEBR في تقرير له، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن الاقتصاد العالمي سيتجاوز 100 تريليون دولار لأول مرة بنهاية هذا العام، لكنه سيتوقف في 2023 مع استمرار معركة صانعي السياسات ضد ارتفاع الأسعار.

تكاليف رفع أسعار الفائدة

وتوقع التقرير أن "يلتزم محافظو البنوك المركزية بأسلحتهم في العام الجديد، على الرغم من التكاليف الاقتصادية"، مضيفاً أن "تكلفة خفض التضخم إلى مستويات مقبولة تعني نمواً أضعف متوقعاً لعدد من السنوات المقبلة".

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2023 إلى 2.7% مقابل توقعات سابقة بلغت 2.9%، في حين قدر نمو العام الجاري بنسبة 3.2% مقابل 6% لعام 2021. وبينما نمت الولايات المتحدة -أكبر اقتصاد في العالم- بنسبة 5.7% العام الماضي، قدر صندوق النقد نموها في العام الجاري بنحو 1.7% وحوالي 1% فقط في 2023.

وبالنسبة للصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فقد سجلت نمواً نسبته 8.1% في 2021 و3.2% العام الجاري، ويُتوقع أن تسجل 4.4% في 2023. وعلى صعيد منطقة اليورو التي ترتسم فيها ملامح تغير كبيرة، توقع صندوق النقد أن تسجل نمواً بنسبة 0.5% فقط خلال العام المقبل، مقابل 3.1% في 2022 و5.2% في 2021.

وعلى صعيد ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا، والتي طالما يُنظر إليها على أنها قاطرة القارة الباردة، فمن المتوقع أن ينكمش اقتصادها بنسبة 3% في العام المقبل، مقابل نمو 1.5% العام الجاري، و2.6% العام الماضي. كما توقع صندوق النقد أن ينكمش اقتصاد روسيا بنسبة 2.3% في 2023، بعد انكماش أكبر تبلغ نسبته 3.4% العام الجاري، في حين كانت قد سجلت نمواً بنسبة 4.7% في 2021.

ويعد 2023 نقطة فاصلة بالنسبة لبدء حقبة جديدة من تحول ميزان القوى بسبب التغيرات التي ستشهدها اقتصادات كبرى على غرار أوروبا والولايات المتحدة، وفق تقرير "سي إي بي آر"، إذ بحلول عام 2037، سيكون الناتج

المحلي الإجمالي العالمي قد تضاعف، حيث تلحق الاقتصادات النامية بالاقتصادات الأكثر ثراءً، وستمثل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكثر من ثلث الناتج العالمي، بحلول هذا العام، بينما تقل حصة أوروبا إلى أقل من الخمس.

الصين تلاحق أميركا

وتتسبب جائحة كورونا والتوترات التجارية مع الغرب وكذلك محاولة بكين السيطرة على تايوان، في تأخر تجاوز الصين الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم حتى عام 2036 على أقرب تقدير، أي بعد ست سنوات من التوقعات السابقة التي أصدرها مركز الاستشارات البريطاني، والتي أشار فيها إلى إمكانية حدوث هذا التحول في 2028.

في الأثناء، تشهد أوروبا ردة في سياساتها الاقتصادية الليبرالية مع الاتجاه الحكومي المتنامي إلى تأميم شركات للطاقة، و"عسكرة" مرافق وخدمات حيوية بدأت بالفعل تطل بوجهها في العام الجاري، خشية اتساع الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الغلاء، وهذه التحولات تشبه ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945) وامتدت توابعها حتى سبعينيات القرن الماضي.

وتواجه الحكومات تحدياً صعباً بالنسبة لدعم مواطنيها في وقت ترتفع فيه أسعار السلع بشكل كبير، وخاصة الضروريات مثل الغذاء والوقود، والتي تأثرت بشدة بالحرب الروسية في أوكرانيا، وتداعيات العقوبات الغربية الواسعة ضد موسكو، والتي طاولت النفط والغاز.

وتوقع بنك الاستثمار الأميركي مورغان ستانلي في تقرير أخيرا، أن ينكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0.2% في 2023 على خلفية أزمة الطاقة المستمرة وتشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يظل التضخم، الذي ارتفع إلى معدل سنوي غير مسبوق قدره 10.7% نهاية العام الحالي، أعلى بكثير من المستوى المستهدف في العام الجديد.

وقال ينس إيزنشميت، كبير الاقتصاديين في أوروبا في البنك الأميركي إن "مخاوف التضخم، قد ترفع معدلات الفائدة إلى 2.5% في الربع الأول من 2023، قبل أن تبدأ في الانخفاض في أوائل عام 2024".

وكان عام 2022 حافلاً بالتغيرات الضخمة التي مثلت تحولاً تاريخياً في الاقتصاد العالمي الذي عاش ما يقرب من نصف قرن في أحضان معدلات التضخم المتدنية وأسعار الفائدة المنخفضة، قبل أن يتحول إلى النقيض بشكل مفاجئ.

في بداية العام الجاري، كان المراقبون مقتنعين بأن التضخم المرتفع سيكون قصير الأجل، وأنه مجرد رد فعل مؤقت على إغلاقات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، لكن مع اقتراب 2023 يبدو الأمر أشبه بشيء أطول.

تدخل حكومي واسع

وحسب تقرير لشبكة "إيه بي سي" الإخبارية الأميركية في وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، فإن المدرسة الكينزية (التي تدعو إلى التدخل الحكومي من خلال سياسات الإنفاق والضرائب وإعادة توزيع الدخل) تعود من جديد، لتسيطر على الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في العديد من الدول.

وجاءت شرارة هذا التغيير وسط أزمة الطاقة التي تقود إلى تأجيج التضخم، وقد بدأت الحكومات، وخاصة في أوروبا، في الاضطلاع بدور رائد في الإدارة الاقتصادية إذ تدخلت في أسواق الطاقة، وضربت المنتجين بفرض ضرائب أعلى ووزعت العائدات على المستهلكين. ومن المرجح أن تؤدي الأزمة الآن إلى تحديد سقف للأسعار، وتدخل مباشر في ما كان من المفترض أن يكون "سوقاً حرة".

ويوم الخميس الماضي، أعلنت الحكومة الألمانية، تأميم شركة الطاقة "يونيبر"، بعد أن منحها الاتحاد الأوروبي مباركته، لإنقاذ مورد الغاز الرئيسي في أكبر اقتصاد في أوروبا. كما أعلنت فرنسا في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تأميم شركة الكهرباء.

وشهد النصف الأول من 2022 واحدة من أكبر الصدمات التي شهدها العالم في أسواق الطاقة العالمية منذ عقود، مما أدى إلى تفاقم نقص الطاقة والمخاوف المتعلقة بأمنها، وفق تقرير للبنك الدولي صدر أخيراً، وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد الآن أشد معدلات التباطؤ في أعقاب تعافي ما بعد الركود منذ عام 1970، ومن الملاحظ تراجع ثقة المستهلكين العالميين بالفعل بسبب التراجع الأكثر حدة مما كان عليه في الفترة السابقة للركود الاقتصادي العالمي.

وبينما تعاني الدول الغنية من أزمة الطاقة والغلاء، فإن الصورة أكثر قتامة بكثير في الدول النامية والفقيرة التي تسبب التضخم العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد سطوة الدولار في ارتفاع فواتير استيرادها، وتفاقم

الديون، مع تعرض الكثير منها لاضطرابات، وربما موجات عجز عن الوفاء بالالتزامات المالية والإفلاس للبعض في 2023.

ووفق تقرير البنك الدولي، الذي اطلعت عليه "العربي الجديد" شكلت جائحة كورونا أكبر انتكاسة لجهود الحد من الفقر في العالم منذ عقود، وكان التعافي متفاوتاً إلى حد كبير. وبنهاية عام 2022، يمكن أن يعيش ما يصل إلى 685 مليون شخص في فقر مدقع، مما يجعل عام 2022 ثاني أسوأ عام على مستوى جهود الحد من الفقر في العقدين الماضيين (بعد عام 2020).

وارتفعت مستويات الديون العامة للبلدان النامية على مدى العقد الماضي، حيث إن نحو 60% من أشد بلدان العالم فقراً إما في حالة مديونية حرجة أو معرضة لمخاطر ذلك. ولا تستطيع البلدان الأشد فقراً في العالم، التي تعاني من زيادة أعباء الديون، القيام باستثمارات حساسة في مجالات الإصلاح الاقتصادي، أو الصحة، أو العمل المناخي، أو التعليم، في إطار أولويات التنمية الرئيسية الأخرى.

وخلال عام 2022 نفذ أكثر من 33 بنكاً مركزياً في العالم زيادات متسارعة على أسعار الفائدة، بهدف كبح جماح التضخم المستعر، بقيادة الفيدرالي الأميركي الذي نفذ 7 زيادات متتالية، وبنك إنجلترا 9 زيادات.

وبحسب دراسة صادرة عن شركة الأبحاث الاقتصادية والاستشارات الدولية "نيد دافيس ريسيرش"، فإن احتمال الركود الاقتصادي العالمي في 2023 يزيد إلى نسبة 98.1%، وذلك بسبب استمرار ارتفاع معدلات التضخم، ورفع سعر الفائدة، والحرب في أوكرانيا.

كما نقلت صحيفة فايننشيال تايمز البريطانية عن بيير أوليفييه جورنشاس، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي قوله، إن 2023 قد يكون "عاماً قاتماً"، وقد "يتجه الاقتصاد العالمي نحو مياه عاصفة".

https://www.alaraby.co.uk/economy/2023-%D9%8A%D8%B1%D8%AB-2022-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA

11 - وسط مخاطر جمّة.. ما توقعات الاقتصاد العالمي في 2023؟

سكاي نيوز عربية - أبوظبي

الاقتصاد العالمي - صورة توضيحية

عام جديد ينتظره العالم لتجاوز أزماته الراهنة، رغم أن اقتصاديين ومراكز أبحاث دولية يتوقعون أن يشهد مزيدا من الركود، وسط انكماش عدد من الاقتصادات نتيجة لتكاليف الاقتراض الجديدة التي تم الاتفاق عليها لمواجهة معدلات التضخم.

وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي 100 تريليون دولار لأول مرة في عام 2022، وفقا للتقرير السنوي الذي أصدره مركز بحوث الاقتصاد والأعمال للاستشارات في بريطانيا، لكنه سيتوقف عن النمو في العام الجديد، مع استمرار صناع السياسات في معركتهم ضد ارتفاع الأسعار.

4مؤشرات للاقتصاد العالمي

وحدد مراقبون 4 عوامل مباشرة ألقت بتداعياتها على الوضع الاقتصادي العالمي، تشمل:

التأثيرات المستمرة منذ جائحة كوفيد-19 واضطرار الكثير من دول العالم لاتخاذ قرارات "الإغلاق الاقتصادي"، مما أدى لتراجع نمو العديد من القطاعات.

الحرب الروسية الأوكرانية والانقسام العالمي الراهن، مما دفع الغرب لإقرار حزمة من العقوبات الاقتصادية على موسكو لشل آلتها العسكرية تجاه كييف.

استمرار أزمة سلاسل الإمداد العالمية نتيجة الأوضاع الجيوسياسية الراهنة.

الصراع الممتد اقتصادياً وسياسياً بين الولايات المتحدة وغريمتها الصين.

مخاطر كبيرة

على الرغم من توقع مجلة "هارفارد بزنس ريفيو"، بوجود فرصة لتراجع التضخم العالمي، إلا أن هناك مخاطر كبيرة، حيث سيستغرق الأمر وقتًا طويلاً قبل أن ينخفض التضخم إلى المستويات المستهدفة للبنوك المركزية، خلافا لمخاطر أخرى تتعلق بالتخلف عن سداد الديون السيادية لبعض الدول.

ورجح رئيس قسم التنبؤ في مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال، كاي دانيال نيوفيلد، أن يواجه الاقتصاد العالمي ركودا العام المقبل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة استجابة لارتفاع التضخم.

بالنسبة لمستوى التضخم المتوقع في 2023، يقول أستاذ المالية في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ميهير ديساي: "لقد مررنا بتغير زلزالي في معدلات ما زلنا نستوعبها... وفي حين أن معدلات التضخم الجامحة قد تحسنت بعض الشيء، فإننا أقل بكثير من معدل التضخم المستدام."

وأوضح أن توقعات الوصول إلى معدل تضخم يتراوح بين 4 و5 بالمئة قد يحدث بحلول مايو 2023، لكن العودة إلى التضخم في حدود 2 إلى 3 بالمئة يستغرق وقتًا أطول ويكون أكثر إيلامًا.

هذا ويرى صندوق النقد الدولي، أن الاحتمال بأن يتراجع النمو العالمي إلى أقل من 2 بالمئة العام المقبل يتزايد، بسبب استمرار آثار الحرب في أوكرانيا والتباطؤ المتزامن في أوروبا والصين والولايات المتحدة.

وخفض الصندوق في أكتوبر توقعاته للنمو العالمي لعام 2023 إلى 2.7 بالمئة، مقارنة بتوقعات في يوليو بنمو 2.9 بالمئة، وسط ضغوط من الحرب وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وزيادة التضخم والزيادات الحادة في معدلات الفائدة.

ماذا نتوقع في 2023؟

يرى المحلل الاقتصادي البارز، الزميل غير المقيم في مركز الطاقة العالمي التابع للمجلس الأطلسي، بول سوليفان، في حديث لموقع "سكاي نيوز عربية"، أن عام 2023 سيكون به الكثير من الشكوك حول الاقتصاد العالمي، بما يرتبط بذلك من الحرب في أوكرانيا، والضغوط الاجتماعية في العديد من الدول، والافتقار إلى قيادة اقتصادية حقيقية، والاضطراب الناجم عن التغييرات بين الشرق والغرب.

وتشمل توقعاته:

يجري تفكيك العديد من أدوات التجارة والاستثمارات وسلاسل التوريد التي كانت مهمة في السابق وتغييرها، وعلى سبيل المثال "الرقائق"، إذ تحاول الولايات المتحدة فصل سلاسل التوريد الخاصة بها عن الصين، في الوقت الذي يحاول الاتحاد الأوروبي فك ارتباطه في مجال الطاقة بروسيا.

سيستمر الدين العالمي في النمو، وستتجاوز بعض الديون الوطنية بعض نقاط الخطر كما حدث في سريلانكا وأماكن أخرى.

سيستمر التضخم في العديد من الأماكن، رغم نجاح جهود البنوك المركزية الرئيسية بعدد من الدول للسيطرة على التضخم جزئيًا، لكن بعض هذه السياسات تجعل الحياة صعبة للغاية بالنسبة لبعض البلدان الأصغر التي ترتبط اقتصاداتها بالاقتصادات الأكبر.

سينمو التفاوت في الدخل والثروة في عام 2023، وسيؤدي هذا إلى زيادة الضغوط الاجتماعية وغيرها في العديد من البلدان.

ستزداد أهمية الاقتصاد في التغيرات السياسية والضغوط السياسية في عام 2023.

سيستمر عدم اليقين في أسواق النفط والغاز، خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي واليابان والصين وكوريا الجنوبية والمستوردين الجدد الرئيسيين الآخرين بالإضافة إلى العديد من البلدان المستوردة الأكثر فقراً التي تتعرض لصدمات اقتصادية في كل مرة تتحول فيها أسواق الطاقة بقوة.

ستستمر الاضطرابات بأسواق الأسهم نظرًا لاستمرار حالة عدم اليقين العالمية والمحلية التي يمكن أن تؤثر عليها.

قد نشهد المزيد من حالات التخلف عن سداد القروض في البلدان الفقيرة، ويبدو أننا أمام طلبات قروض متزايدة من البلدان الفقيرة إلى صندوق النقد الدولي، وهو الملاذ الأخير لهم.

ستشهد البلدان الأكثر فقراً والمعرضة للتضخم انخفاضاً أكبر في الأجور والمداخيل الحقيقية لشعوبها.

سيُنظر إلى برامج التحفيز الضخمة والبرامج الأخرى الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في بعض أكبر الاقتصادات على أنها أكثر تكلفة مما هو مقدم.

https://www.skynewsarabia.com/business/1583995-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%91%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-2023%D8%9F

12 - حصاد 2022.. صفحات مؤلمة تطوى بعد أيام أبرزها 1.9 تريليون دولار خسائر ملياردير ات العالم

السبت, 24 ديسمبر, 2022 - 9:04 م

خسائر تريليونية فقدها أشخاص ومؤسسات في 2022

أيام قليلة ويطوي عام 2022 آخر صفحة من صفحاته المؤلمة والحزينة، ربما عناوين محدودة فقط هي المفرحة على مدار العام، فيما غالبة العام لم يرحم أحد من الإكتواء بناره، أكان غلاء أسعار أو خسائر مالية ضخمة أو أموال مفقودة مرورًا بأوضاع اقتصادية عالمية مزرية فقدت بوصلتها وتسببت في خسائر مليارية فقدها أشخاص ومؤسسات ودول، وفي الوسط من ذلك فقدنا أرواحًا كثيرة خلال العام أثرت فينا وتأثرنا بها.

1.9 تريليون دولار خسائر المليارديرات على كوكب الأرض

وحدها لغة الأرقام لا تكذب، حين نعلم بأن إجمالي ما فقده المليارديرات على كوكب الأرض بلغ نحو 1.9 تريليون دولار في عام 2022، وفقًا لتقديرات فوربس، مع انخفاض ثروتهم الجماعية من 13.8 تريليون دولار في يوم رأس السنة الجديدة إلى 11.9 تريليون دولار في 9 ديسمبر 2022.

حصاد 2022، رغم ما يحمله من مأسي وأوجاع.. أزمة اقتصادية ومالية عالمية لم تنجو منها مصر كغيرها كثير من الدول، علمًا بأننا نشهد تعافيًا رغم لم يظهر في المنظور القريب، لكن استقرار اقتصاد البلاد قادم لا محالة في المدى المتوسط، بفضل توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكومة التي قامت بتنفيذ العديد من المشاريع والإجراءات في 2022، وإن كانت هذه الإجراءات قاسية فهي للعلاج وإن طال الشفاء.

الصين خفّضت اليوان 313 نقطة أمام الدولار في 2022

للاستدلال على زلزال الأزمة، سارعت حكومات وأجهزة دول متقدمة، بل أقوى اقتصادات العالم الولايات المتحدة والصين وأوروبا، إلى فرض إجراءات للحد من الخسائر الاقتصادية وكبح جماح التضخم لديها تمثلت إما في: رفع أسعار الفائدة كما في حالة الولايات المتحدة وغالبية الدول الأوروبية التي بلغت 4.5% في ديسمبر 2022 من مستويات 0% العام الماضي، أو بتخفيض العملة المحلية كما في حالة الصين، إذ خفض البنك المركزي الصيني في أبريل 2022 قيمة اليوان مقابل الدولار إلى الحد الأدنى منذ أغسطس 2021 بمقدار 313 نقطة إلى 6.4909 يوان لكل دولار.

مشاريع وإجراءات نقدية ومالية للتعافي من الأزمة في مصر

ولم تكن مصر ببعيدة عن مرمى نيران 2022، فقد قامت الحكومة بتطبيق إجراءات اقتصادية كما يحدث في العالم، فتم وضع خطط اقتصادية والعمل على تنفيذها بالسرعة القصوى، وهو ما جرى على صعيد السياستين النقدية والمالية بارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الجنيه، إلى جانب تعزيز الإيرادات الضريبية فضلاً عن الإنجازات التي تمت من مشاريع بنية تحتية إلى افتتاح مدن صناعية وإسكانية جديدة في مختلف محفظات الجمهورية.

ترصد «الأسبوع» في ملف الحصاد بعضًا من المشاريع القومية العملاقة التي جرى تنفيذها خلال 2022 تباعًا، لكن بعد الاطلاع على صورة مصغرة من خسائر أصحاب المليارديرات التي تفوق ميزانيات دول كبرى، فقد كان 2022 عامًا صعبًا بالنسبة لأصحاب المليارات في مجال التكنولوجيا خصوصًا على مستوى العالم.

ووفقًا لـ «فوربس الشرق الأوسط» فإن الخسائر لم تقتصر فقط على أولئك الذين خسروا أعمالهم أو تم القبض عليهم، فبعد إضافة تريليونات الدولارات إلى إجمالي ثرواتهم بين عامي 2020 و2021، اهتزت ثروات أغنى أثرياء العالم بفضل عام ساد فيه تذبذب أسواق الأسهم، ناهيك عن الحرب في أوروبا والتضخم.

أغنى شخص على الكوكب يخسر 115 مليار دولار من ثروته

كان الخاسر الأكبر في 2022، إيلون ماسك، الذي تصنفه فوربس بأنه ملياردير سيارات، إذ يأتي معظم صافي ثروته من شركة تيسلا لصناعة السيارات الكهربائية. خسر ماسك أكثر من 115 مليار دولار من ثروته في خلال العام، وبينما بدأ 2022 كأغنى شخص على الكوكب بفارق ضخم بنحو 70 مليار دولار عن قطب السلع الفاخرة الفرنسي برنارد أرنو، خسر ماسك المركز الأول أمام أرنو في وقت سابق من هذا الشهر، واستمر صافي ثروته في الانخفاض.

ودفع المستثمرون سعر سهم تيسلا إلى الانخفاض بنسبة 60% حتى 20 ديسمبر من هذا العام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى المخاوف من أن ماسك الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الصواريخ SpaceX أيضًا، ينفق الكثير من الوقت

والمال على لعبته الأحدث تويتر، (يشغل أيضًا منصب رئيسها التنفيذي حتى الوقت الحالي).

انخفاض عدد المليارديرات إلى 2523

انخفض عدد المليارديرات من 2671 إلى 2523، وفقًا لبيانات فوربس اللحظية، إذ خرجت أسماء بارزة من القائمة من أمثلة سام بانكمان فرايد، وكاني ويست، ومؤسس ريفيان.

أسهم التكنولوجيا أكبر المتضررين

كان الضرر الأكبر على مليارديرات قطاع التكنولوجيا البالغ عددهم 300 ملياردير أو نحو ذلك، والذين فقدوا مجتمعين أكثر من تريليون دولار في عام 2022.

فبعد عامين حافلين ساعد خلالهما انتشار الجائحة وحماس المستثمرين في ارتفاع أسهم التكنولوجيا وتقييمات الشركات الناشئة، تراجعت الأمور مرة أخرى، وتقوم الشركات الآن بخفض التكاليف وتسريح العمال وسحب الاكتتابات العامة.

مؤسس أمازون يفقد 80 مليار دولار من صافي ثروة

تراجعت أسهم أمازون بنسبة 50% تقريبًا، ما تسبب في خسارة أكثر من 80 مليار دولار من صافي ثروة مؤسسها جيف بيزوس. وانخفض سهم ألفابت، الشركة الأم لغوغل، بنسبة 36%، متسببًا في خسارة أكثر من 40 مليار دولار لكل من ثروات المؤسسين لاري بيج وسيرجي برين.

مؤسس فيسبوك خسر 78 مليار دولار ومايكروسوفت تتراجع 27%

تراجعت أسهم مايكروسوفت بنسبة 27% حتى 9 ديسمبر، ما أثر في ثروات المؤسس المشارك بيل غيتس والرئيس التنفيذي السابق ستيف بالمر،

إلا أن التناقص في ثروة غيتس كان صنيعة يده، فقد قدم هدية لمؤسسة بيل وميليندا غيتس قدرها 20 مليار دولار. أما مارك زوكربيرغ، الذي تصنف فوربس أسهمه ضمن وسائل الإعلام والترفيه، فقد خسر 78 مليار دولار هذا العام، إذ انخفضت أسهم منصات ميتا، الشركة الأم لفيسبوك، بنسبة 66.%

مليارديرات أمريكا تخسر 660 مليار دولار في 2022

تكبد مليارديرات الولايات المتحددة الخسارة الأكبر هذا العام، التي بلغت 660 مليار دولار من الثروة الجماعية. فبالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي تكبدها ماسك وأصحاب المليارات في مجال التكنولوجيا في البلاد، كان رواد الأعمال التالي ذكر أسمائهم، أصحاب أكبر الخسائر خلال العام وهم: فيل نايت، الشريك المؤسس لشركة نايكي (خسر 18.3 مليار دولار)، والرئيس السابق لشركة Estee Lauder ليونارد لودر (خسر 9.8 مليار دولار)، ومؤسس Rocket Mortgage دان غيلبرت (خسر 8.1 دولار مليار).

620مليار دولار مفقودة من مليارديرات الصين

أما الصين، التي واجهت تحديات الإغلاق بسبب الجائحة والاحتجاجات المحلية وتراجع الطلب العالمي، فلم تكن أفضل حالًا بكثير، إذ انخفضت ثروات المليارديرات الصينيين المجمعة بنحو 620 مليار دولار، وكانت الخسارة الكبرى من نصيب مؤسس شركة علي بابا جاك ما، (خسر 13.1 مليار دولار) ويقال إنه يعيش في اليابان بعد حملة الصين على التكنولوجيا، إضافة إلى وريث العقارات يانغ هويان (خسر 11.6 مليار دولار)، وقطب المياه المعبأة تشونغ شانشان (خسر 11.3 مليار دولار).

150مليار دولار خسرها مليارديرات روسيا

تستمر الحرب مع أوكرانيا في التأثير على أثرياء روسيا، الذين تعرضوا للعقوبات وتأثروا بالحالة الاقتصادية المتعثرة، ما أدى إلى انخفاض جماعي في الثروات بنحو 150 مليار دولار.

ملياردیرات أفضل حظًا في 2022 عملاً بمقولة «من رحم الأزمات تولد الفرص»

لا يعني هذا أن 2022 حمل أوجاعًا على الجميع فهناك من استفاد منه، عملاً بمقولة «من رحم الأزمات تولد الفرص»، فقد برز ملياردیرات جدد، بما في ذلك قطب الاستثمار والرياضة تود بوهلي، والمصمم توم فورد.كان العام رائعًا لمجموعة من أصحاب المليارات بما في ذلك: كولين زينغ هوانغ (أضاف إلى ثروته 11.1 مليار دولار)، والملياردير الصيني الذي يقف خلف عملاق التجارة الإلكترونية بيندوودو، ولو توك كونغ، المعروف باسم ملك الفحم في إندونيسيا (أضاف إلى ثروته 16 مليار دولار).

وربما لن تسمع أي شكاوى حول عام 2022 من الملياردير الهندي غوتام أداني، إذ كان العام الأفضل على الإطلاق بالنسبة له، بما جناه على مدار الـ 12 شهرًا الماضية، الذي بلغ 55.1 مليار دولار، يرجع هذا إلى ارتفاع قيمة مجموعة Adani الخاصة به، التي تستثمر في الموانئ والمطارات وتوليد الطاقة والطاقة الخضراء والعقارات. وبثروة قدرها 133.9 مليار دولار سيبدأ أداني عام 2023 بوصفه ثالث أغنى شخص في العالم، على مسافة قريبة جدًا من إيلون ماسك المتعثر. https://www.elaosboa.com/637955/

13 - حصاد 2022| المضاربات تتحكم فى مصير سوق الذهب

كتب أسامة عبدالله في ديسمبر 28, 2022

الذهب

شهدت أسعار الذهب خلال عام 2022 حالة من التغيرات فى الأسواق سواء عالميا أو محليًا نتيجة للأحداث العالمية والأزمات الاقتصادية بداية من فيروس كورونا ورفع البنك الفدرالى الأمريكى سعر الفائدة لأكثر من مرة،انتهاءًا بالأزمة الكبرى بين روسيا وأوكرانيا والحرب المستمرة منذ فبراير الماضي وحتى الآن وهى عوامل أثرت على المعدن الأصفر ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى.

المضاربات ترفع أسعار الذهب

وتواصل أسعار الذهب الاضطرابات في الأسواق وسط تغيرات لحظية في سعر المعدن بسبب المضاربة، وعادت الأسعار للهبوط مرة أخرى إلي مستويات 1600 جنيها للعيار الرئيسي، في حين سجلت أسعار المعدن النفيس تغيرات مستمرة على مدار الساعة الأمر الذي تسبب في حدوث شلل في السوق واتجاه بعض الشركات لوقف إعلان التسعير.

وحسب مراقبون لسوق الذهب، إن التشديد الكبير للسياسة النقدية الذي قامت به البنوك المركزية في الآونة الأخيرة، وارتفاع عوائد السندات الحقيقية في الولايات المتحدة والدولار القوي، قد أثرت بشدة على سوق الذهب.

ومع توقع المزيد من التشديد في السياسة النقدية من قبل البنوك، قد تشهد أسعار الذهب المزيد من الانخفاضات على المدى القريب، على الرغم من أنه

من المتوقع أن تستمر أسعار الذهب في التداول مع الاتجاه الهابط على المدى القصير، إلّا أن توقعات أسعار الذهب على المدى المتوسط أكثر إيجابية.

الفيدرالى يرفع سعر الفائدة من ناحيته قال أحمد معطي، الخبير الاقتصادى، إن الذهب تمكن من تسجيل ارتفاعات ملحوظة خلال الفترة الماضية خاصة بعد إشارات من الفيدرالي الأمريكي بالتوجه نحو تخفيف وتيرة رفع معدلات الفائدة في الاجتماع المقبل.

وتتوقع الأسواق على نطاق واسع أن يقوم الفيدرالي الأميركي برفع معدلات الفائدة بنصف نقطة مئوية في اجتماعه المقبل بشهر ديسمبر الجاري.

وأضاف "معطى" فى تصريحات لـ"عالم المال" أن البيانات الأمريكية قلبت الطاولة على الذهب، على حد وصفه خاصة بعد أن جاءت أفضل من التوقعات مما ضغط على المعدن الأصفر ليخسر أغلب المكاسب التي سجلها ويهبط دون 1780 دولارا للأونصة بعد أن تمكن من تجاوز الـ 1800 دولار.

وأوضح الخبير الاقتصادى، أن البيانات الأميركية الحديثة أعطت إشارة للمستثمرين بأن الفيدرالي سيستمر في تشديد سياسته النقدية.

الحرب الروسية تضغط على أسعار الذهب

وذكر تقرير لمنصة جولدن بليون، أن الذهب مر على مدار 2022 بعدة مراحل أولها مرحلة بداية العام حتى شهر مارس، حيث ارتفع الذهب ووصل إلى مستويات قياسية عند 2050 دولار مدفوعًا بالتوترات الجيوسياسية والحرب الروسية – الأوكرانية، وكذلك الموجة التضخمية العنيفة التي ضربت العالم.

وتابع التقرير الذى حصل "عالم المال" على نسخة منه، أن المرحلة الثانية التى مر بها الذهب هي مرحلة تشديد السياسة النقدية (من مارس 2022

إلى الآن) ومع ارتفاع التضخم بدأ ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير جدًا سمي فيما بعد بماراثون أسعار الفائدة، حيث رفعت أمريكا الفائدة 6 مرات خلال العام لتصل إلى 4.5% في أكبر ارتفاع لأسعار الفائدة، كما ويُعد ارتفاع أسعار الفائدة من الأسباب الرئيسية لإنخفاض الذهب بشكل كبير، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة أسعار العائدة على السندات وهو عائد خالي من المخاطر، وبالتالي تذهب الأموال إلى شراء السندات والدولار والبعد عن الذهب، وذلك بالرغم من ارتفاع التضخم في كل انحاء العالم.

https://alamalmal.net/704744/

14 - حصاد 2020: "كورونا" تلحق أضرارا فادحة بالفئات الأكثر احتياجا

البنك الدولي يستعرض حصاد 2020 وسط جائحة كورنا

(من المصدر)

بول بليك* وديفيانشي وادوا** 10:39م2020-12-19

واشنطن- في مثل هذا الوقت من العام الماضي، لم تكن تعبيرات مثل "الإغلاقات العامة" و"إلزامية ارتداء الكمامة" والتباعد الاجتماعي معروفة لمعظمنا. لكنها اليوم جزء من لغة حياتنا اليومية؛ إذ إن جائحة فيروس كورونا ما تزال تؤثر على كل مناحي حياتنا.

فعلى مدار الأشهر الاثني عشر الماضية، ألحقت جائحة "كورونا" أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتُنذِر الآن بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر. فبعد عقود من التقدم المطرد في الحد من أعداد الفقراء الذين

يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، سيكون هذا العام إيذاناً بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل.

يطلق أحدث تحليل تحذيراً مؤداه أن الجائحة أفضت إلى سقوط 88 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع هذا العام، وأن ذلك الرقم هو مجرد قراءة أولية. وفي سيناريو أسوأ الأحوال، فإن هذا الرقم قد يرتفع إلى 115 مليوناً. وتتوقع مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من "الفقراء الجدد" في جنوب آسيا، تليها مباشرة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ووفقاً لأحدث نسخة من تقرير الفقر والرخاء المشترك، فإن "كثيراً من الفقراء الجدد يشتغلون على الأرجح في قطاعات الخدمات غير الرسمية، والإنشاءات، والصناعات التحويلية -وهي القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاقات العامة والقيود الأخرى على الحركة والانتقال."

لقد كان لهذه القيود -التي فرضت لكبح انتشار الفيروس، ومن ثم تخفيف الضغوط على أنظمة الرعاية الصحية المُنهكة والضعيفة- تأثير هائل على النمو الاقتصادي. وبعبارة مبسطة، قال إصدار شهر حزيران (يونيو) من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية: "لقد أحدثت الجائحة أزمة عالمية ليس لها مثيل -أزمة صحية عالمية، علاوةً على خسائر بشرية هائلة- أفضت إلى أشد ركود شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية". وتنبأ التقرير بانكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل هذا العام ليدفع بملايين من الناس في هوة الفقر المدقع.

تُضعِف هذه التداعيات الاقتصادية قدرة البلدان على الاستجابة على نحو فعال للتأثيرات الصحية والاقتصادية للجائحة. وحتى قبل تفشي الجائحة، كان نصف كل البلدان منخفضة الدخل تقريباً تعاني بالفعل من ضائقة مديونية أو

في خطر التعرض لها، ما لا يتيح لها مجالاً يذكر للتحرك على صعيد المالية العامة لمساعدة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين تضرروا بشدة من جراء الجائحة.

ولهذا السبب، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان (أبريل) إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة على أشد البلدان فقراً لتمكينها من التركيز على مكافحة الجائحة. وقد مكنت مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين هذه البلدان من توفير مليارات الدولارات من أجل استجابتها في مواجهة الجائحة. ومع ذلك، فإن مخصصات خدمة الديون للدائنين الرسميين ستشكل عبئاً ثقيلاً في الأعوام المقبلة، وسيلزم اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف الديون من أجل تفادي ضياع عقد آخر.

وعلى حد قول ديفيد مالباس رئيس مجموعة البنك الدولي، فإن "تعليق مدفوعات خدمة الديون تدبير مؤقت مهم، لكنه ليس كافياً". وأضاف قوله "يلزم اتخاذ خطوات أخرى كثيرة لتخفيف الديون"، منها توسيع نطاق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين إلى حين إيجاد حل أكثر دواما.

وإذا لم يتخذ مزيد من التدابير لحل مشكلة الديون، فإن السعي لتحقيق تعاف مستدام قد يتعثر في الكثير من البلدان، إضافة إلى طائفة من الأهداف الإنمائية الأخرى. وكما لاحظ تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، فإن الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية استطاعت تنفيذ استجابات واسعة النطاق على صعيد المالية العامة والسياسة النقدية خلال الأزمة المالية 2007-2008، لكنها اليوم أقل استعداداً للتغلب على هبوط النشاط الاقتصادي العالمي. وتعتمد أشد هذه البلدان ضعفاً اعتماداً كبيراً على التجارة العالمية

والسياحة والتحويلات المالية للمهاجرين والمغتربين. ومن المتوقع أن تصدر في أوائل كانون الثاني (يناير).

إن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون والمغتربون إلى بلدانهم أمر مثير للقلق بصفة خاصة. فخلال العقود المنصرمة، تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه هذه التحويلات في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز النمو. ففي العام الماضي فقط، كانت هذه التدفقات المالية مساويةً للاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية (من حكومة إلى أخرى). ولكن جائحة "كورونا" أحدثت انتكاسة شديدة؛ حيث خلصت أحدث تنبؤاتنا إلى أن التحويلات المالية ستنخفض بنسبة 14% بنهاية العام المقبل، وهي نظرة مستقبلية أفضل قليلاً من التقديرات في وقت سابق خلال الجائحة، التي لا تناقض حقيقة أن هذه تراجعات غير مسبوقة. فمن المتوقع أن تشهد كل المناطق تراجع التحويلات المالية، وأن تسجل أوروبا وآسيا الوسطى أكبر تراجع. ومع هذه التراجعات، من المرجح أن تهبط أعداد المهاجرين والمغتربين في العام 2020 -وذلك للمرة الأولى في التاريخ الحديث- مع انحسار أعداد المهاجرين والمغتربين الجدد وزيادة أعداد العائدين منهم. وتقطع هذه التراجعات شريان حياة لكثير من الأسر الفقيرة في البلدان النامية؛ إذ تحظى التحويلات المالية للمهاجرين والمغتربين بأهمية حيوية للأسر في أنحاء العالم، ومع انحسارها، يخشى الخبراء أن يزداد معدل الفقر، وأن يشتد نقص الأمن الغذائي، وقد تفقد الأسر السبل التي تمكنها من تحمل تكلفة خدمات مثل الرعاية الصحية.

لقد أثرت الإغلاقات العامة الناجمة عن الجائحة تأثيراً شديداً على منشآت الأعمال والوظائف. وفي شتى أنحاء العالم، تتعرض الشركات -لا سيما

المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بلدان العالم النامية- لضغوط شديدة؛ إذ إن أكثر من نصفها لم تسدد ما عليها من متأخرات مستحقة الدفع أو من المرجح أن تتخلف قريباً عن السداد.

وتبعث هذه المسوح بصيصاً من الأخبار السارة. فقد أظهرت إجابات المشاركين في تلك المسوح بين أيار (مايو) وآب (أغسطس) أن الكثير من هذه الشركات استبقت موظفيها أملاً في استمرارهم في العمل حينما تتغلب على تأثيرات الجائحة. وزاد أكثر من ثلث الشركات استخدام مبتكرات التكنولوجيا الرقمية من أجل التكيف مع الأزمة. ولكن البيانات نفسها نبهت إلى أن مبيعات الشركات قد هبطت بمقدار النصف بسبب الأزمة، الأمر الذي اضطر الشركات إلى تقليص ساعات العمل والأجور، وأن معظم منشآت الأعمال -لاسيما الشركات متناهية الصغر والصغيرة في البلدان منخفضة الدخل- تسعى جاهدةً للحصول على دعم مالي عام.

وسيظل رأس المال البشري معرضاً لخطر النقصان بسبب انخفاض مستويات دخل الأسر -سواء بسبب فقدان الوظائف أو توقف تحويلات المغتربين، أو العديد من العوامل الأخرى المرتبطة بجائحة "كورونا". ومع تراجع مستويات الدخل، ستُضطر الأسر إلى إجراء مفاضلات وتقديم تضحيات قد تضر بالنواتج الصحية والتعليمية لجيل كامل.

ولقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى خدمات فعالة ميسورة التكلفة للرعاية الصحية. وحتى قبل بدء الأزمة، كان الناس في البلدان النامية يدفعون أكثر من نصف تريليون دولار من مالهم الخاص ثمناً للرعاية الصحية. ويتسبب ذلك الإنفاق في مصاعب وأعباء مالية لأكثر من 900 مليون شخص، ويدفع

حوالي 90 مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع سنويا، وهي دينامية من المؤكد تقريباً أنها تفاقمت بسبب الجائحة.

والرعاية الصحية هي أحد السبل التي تؤثر بها جائحة "كورونا" على رأس المال البشري للبلدان. وقبيل تفشي الجائحة، كان العالم يعاني بالفعل أزمة تعلم؛ إذ إن 53 % من الأطفال في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل يعجزون عن قراءة جملة بسيطة عند إتمام دراستهم في المرحلة الابتدائية. وتزداد هذه المخاطر مع إغلاقات المدارس الناجمة عن الجائحة.

وفي ذروة الإغلاقات العامة الناجمة عن الجائحة، فرض أكثر من 160 بلداً شكلاً من أشكال إغلاقات المدارس التي أثرت على ما لا يقل عن 1.5 مليار من الأطفال والشباب.

وقد تمتد تأثيرات جائحة "كورونا" على التعليم لعقود مقبلة عدة، وليس مجرد نقصان التحصيل الدراسي في الأمد القصير، وإنما أيضاً تقليص الفرص الاقتصادية التي ستتاح لهذا الجيل من الطلاب على الأمد الطويل. وبسبب نقصان التحصيل الدراسي وزيادة معدلات التسرب من المدارس، من المحتمل أن يفقد هذا الجيل من الطلاب ما يُقدر بنحو 10 تريليونات دولار من الدخل أو قرابة 10 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وأن تبتعد البلدان أكثر عن المسار الصحيح إلى تحقيق أهدافها المتصلة بفقر التعلم -وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مستوياته زيادة كبيرة إلى 63 %؛ أي ما يعادل 72 مليون طفل آخر في سن التعليم الابتدائي.

ومع اضطرار الأسر بسبب الظروف الاقتصادية إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن إنفاقها، تزداد المخاوف بشأن معدلات تسرب الطلاب من

المدارس. وفي حديثه خلال سلسلة مقاطع فيديو برنامج إجابات الخبراء، قال خايمي سافيدرا، مدير قطاع الممارسات العالمية للتعليم بالبنك الدولي إنه يشعر بقلق بالغ على الطلاب في المدارس الثانوية وفي مرحلة التعليم الجامعي. وأوضح أن الكثيرين في تلك الشريحة العمرية "لن يعودوا إلى منظومة التعليم لأن هذه ستكون صدمة اقتصادية هائلة، وهكذا قد لا تجد الأسر موارد أو يضطر البعض من الطلاب إلى اللجوء للعمل". وأضاف سافيدرا أن الآخرين الذين كانوا من قبل على حافة التسرب من المدارس، سيفعلون ذلك على الأرجح بسبب الجائحة.

وللتخفيف من هذه الخسائر، وفي محاولة للحفاظ على عملية التعلم وسط الأزمة، تدرس البلدان الخيارات المتاحة للتعلم عن بُعد، مع تباين النتائج المترتبة على هذا المسعى. وفي كثير من الأماكن، تتمثل العقبة الرئيسية في ضعف خدمات الاتصال عريضة النطاق بأسعار معقولة.

وفي المدونة الصوتية للتنمية، تحدثنا إلى اثنتين من الأمهات الكولومبيات تعيشان على طرفين نقيضين من الفجوة الرقمية. واستمعنا إلى روايات مختلفة اختلافاً جذرياً عن تجربتهما في التعليم المنزلي.

إن تجربتهما ليست فريدة من نوعها؛ إذ إنه في مختلف أنحاء العالم، تؤكد الجائحة والإغلاقات العامة المرتبطة بها أن التواصل الرقمي بات الآن ضرورة لابد منها. وأصبحت الإنترنت بوابة الوصول إلى الكثير من الخدمات الأساسية مثل منصات الصحة الإلكترونية، والتحويلات النقدية الرقمية، وأنظمة الدفع الرقمي.

ولسوء الحظ، ما يزال الحصول على خدمات البنية التحتية والاتصالات الرقمية محدوداً للغاية في أفقر بلدان العالم، تلك البلدان المؤهلة للحصول على

منح وتمويل مُيسر من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وعلى الرغم من أن نطاق تغطية الهاتف المحمول قد شهد زيادة سريعة على الصعيد العالمي، فإن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ما تزال متأخرةً كثيراً عن الركب؛ إذ بلغت معدلات انتشار الإنترنت والهاتف المحمول 20.4 % في نهاية العام 2019 بالمقارنة مع 62.5 % في البلدان الأخرى.

ومع أن الجائحة أظهرت الحاجة إلى تعزيز الربط الشبكي، فإنها قد تؤدي في الواقع إلى اتساع الفجوة الرقمية؛ إذ إن الاستثمارات الخاصة تواجه معوقات، ويجري توجيه التمويل العام إلى الأولويات الملحة للسياسات مثل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

*مسؤول الشؤون الخارجية، البنك الدولي

**عالمة بيانات في البنك الدولي

https://alghad.com/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2020-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%A3%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A6/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***